



باديكو القابضة

ملتزمون بالإستثمار في فلسطين

2

موازنة الافتراضات والعجز المستتر



موازنة المشي على الحبال

تضمر عجزا أكبر مما تظهر

الاصحاب

حياة وسوق
ابراهيم ابو كامش

وأخيرا أقرت موازنة السلطة الوطنية للعام 2012، بعد انقضاء ربع السنة المالية، وظهرت عجزا إجماليا قدره 1.3 مليار دولار، في حين بلغ حجم الموازنة حوالي 3.54 مليار دولار، وانخفض إجمالي العجز الجاري (الفرق بين إجمالي النفقات الجارية وصافي الإيرادات) إلى أقل من مليار دولار، علما بأن الموازنة العامة اشتملت على مبلغ 350 مليون دولار لتمويل النفقات التطويرية. وتميزت الموازنة بتقليص الاعتماد على المساعدات الخارجية، وتقليل قيمة العجز الجاري من إجمالي الناتج المحلي، من 13٪ عام 2011 إلى 10٪ عام 2012 بعد أن كان 22٪ عام 2008.

ويؤكد بيان مجلس الوزراء وفقا للمتحدث الرسمي باسم الحكومة د. غسان الخطيب، انه رغم تراجع التوقعات بخصوص معدلات النمو في الاقتصاد الفلسطيني للعام 2012 بفعل استمرار القيود الإسرائيلية، والأزمة المالية الناجمة عن نقص المساعدات الخارجية، فإن الموازنة في العام 2012 تنطوي على تحسن في جباية الإيرادات لتزيد بنسبة 17٪ مقارنة بالعام

2011. هذا مع العلم أن نسبة إجمالي الإيرادات المتوقعة من إجمالي الناتج المحلي ستبلغ 24٪ في عام 2012.

أما بخصوص النفقات في العام 2012، فيشير قانون الموازنة إلى أن النفقات الجارية انخفضت إلى نسبة 32.6٪ من إجمالي الناتج المحلي بعد أن كانت 35.1٪ في عام 2011 و47٪ في 2008. ورغم ذلك، فإن هذا الانخفاض لم يؤثر على فاتورة الرواتب التي من المتوقع أن ترتفع بنسبة 6.8٪ في العام 2012 بسبب الزيادات السنوية والعلاوات الدورية وغلاء المعيشة، بالإضافة إلى زيادة محدودة في عدد الموظفين، لا سيما في قطاعي الصحة والتعليم.

وذكر د. الخطيب أن موازنة العام الحالي تبنى على ما تم احرازه من تقدم على مدار السنوات القليلة الماضية في تقليص الدعم المالي المقدم لتسديد فواتير الكهرباء، بما سيؤدي إلى تخفيض صافي الإقراض إلى 400 مليون شيقل. كما تتضمن الموازنة أيضا تحسينا في توزيع النفقات التحويلية خلال العام 2012، من خلال عدة إجراءات تشمل إصلاح نظام التقاعد، وتوجيه الانفاق لتحقيق أكبر فائدة ممكنة.

ومن المتوقع أن تنخفض قيمة النفقات التطويرية إلى 350 مليون دولار في موازنة العام 2012 بعد أن كانت 368 مليون دولار العام الماضي، التي عادة ما يغطي معظمها بمساهمة كبيرة من أموال المانحين. وقد تعمدت الموازنة خفض سقف التوقعات بخصوص النفقات التطويرية، وذلك بسبب عدم وصول جزء كبير من المساعدات الخارجية المخصصة لتمويل النفقات التطويرية في العامين 2010 و2011.

وفي ضوء ذلك عقب خبراء واقتصاديون بتأكيدهم ان وجود العجز بشكل دائم في الموازنة ادى الى نتائج كارثية، لذلك يرون انها استهدفت تقليص العجز، وزيادة الإيرادات وترشيد الانفاق، في الوقت الذي اكدوا فيه غياب اي شيء في الموازنة يتعلق بالنمو، أو تشجيع الاستثمار، أو تخفيف البطالة، فقد «وضعت افتراضات لكنها لا تعكس السياسات التي يمكن ان توصلنا الى هذه الافتراضات».

وعشية اعلان مجلس الوزراء عن اقرار الموازنة عقد معهد السياسات والابحاث الاقتصادية «ماس» جلسة طاوله مستديرة لنقاش مشروع الموازنة، كان من المفترض عقدها في وقت مبكر حتى يستأنس او

موازنة السلطة الوطنية 2012 (مليون شيقل)

مقارنة مع 2011 (%)	2012	
16.0	8,493	إيرادات صافية
15.6	8,947	إيرادات إجمالية
16.8	3,087	إيرادات محلية
23.0	2,124	ضريبية
15.0	868	غير ضريبية
(40.6)	95	أرباح (من صندوق الاستثمار)
15.0	5,859	مقاصة
9.1	454	إرجاع ضريبي
1.8	12,113	النفقات
6.8	6,813	رواتب
(2.3)	4,900	غير الأجور
9.3	1,959	عمليات
(9.5)	2,864	تحويلات
34.5	78	رأسمالية صغيرة
(20.2)	400	صافي الإقراض
37.0	3,620	العجز الجاري (على أساس نقدي)
0.4	1,330	نفقات تطويرية
24.8	4,950	العجز الكلي (على أساس نقدي)
(16.5)	4,950	العجز الكلي (على أساس الالتزام)
(16.1)	4,950	التمويل
48.5	4,950	تمويل خارجي
39.6	3,810	للموازنة الجارية
88.4	1,140	للموازنة التطويرية
(100)	0	تمويل محلي
9.5	37,129	الناتج المحلي الإجمالي
0	٪ 3	التضخم
(34.7)	٪ 6.2	النمو الحقيقي
3.6	3.8	سعر صرف الدولار

45,000 ₪

قيمة سيارتك إذا كانت من موديل (2000 - 2006) مهما كان نوعها



1699 ₪

72X شهر

عزم سيارتك كدفعة أولية فقط 5000 ₪ نوعها وانتم سيارتكم بيجو فوراً

بيجو 3008 كروس أوفر
الحد الأقصى لوزن التحميل بشعيرة 156 كجم
والنقل بسرعة أولوية لبيجو 3008

PEUGEOT
MOTION & ENGIN

4x4
3008
3008
3008

CLUB Peugeot Finance de
AUTO 2016
02 240 8039 هاتف



موضوع المتأخرات مثل ما تتعامل معه حالياً.

الجرابوي: موازنة مقشبة!

من جهته، قال وزير التخطيط والتنمية الإدارية د.علي جرابوي ان الموازنة «ليست وثيقة مالية فقط وانما هي وثيقة سياسية، وسياساتية، والتحدث عن الموازنة بوصفها وثيقة مالية (ايرادات ونفقات) هو خطأ السلطة بالاصل، وبالنظر للموازنة ما قبل 2002 وما بعده، فان المديونية في تصاعد والالتزامات والمحددات والمقيدات في هذه الموازنة هي أيضا في تزايد سنة وراء سنة».

وحسب الجرابوي، فإن التساؤل الاساسي هنا ليس «ماذا نفعل بالموازنة؟» بل «ماذا نفعل بالسلطة؟ وماذا نفعل بحالنا؟».

ويضمن د.الجرابوي ان موازنة سنة 2018 ستكون نفس موازنة 2012 ان تم الاستمرار في السير بنفس الطريقة، وقال: «لا نتحدث عن الاشياء الاساسية وانما عن تدبير الحال في ما هو مستطاع، والمستطاع ليس كثيرا لان الموازنة (مقشبة) بالعامية، علينا التحدث بالاساس في ترشيد النفقات بحجم المقيدات والمحددات في هذه الموازنة اصلا».

واكد ان البرنامج هو الذي يحدد المقيدات، وبالنسبة للمجتمع الدولي ومسؤولياته هنا توجد مفارقة عجيبة «فنحن لا نقبل مالا سياسيا، وقرارنا السياسي يجب ألا يكون خاضعا لشيء ومن ثم يجب على المجتمع الدولي ان يتحمل مسؤولياته»، وفيما يتصل بالقطاع الخاص ومدى امكانية الضخ فيه ودعمه، فأشار الى ان المقيدات والمحددات الموجودة في اتفاقي باريس الاقتصادي واولسو على التصدير والاستيراد والمجالات التي يمكن التوسع فيها تقيد قدرة القطاع الخاص على استيعاب أيد عاملة وموظفين. لذلك يوجد في القطاع العام 159 ألف موظف.

هيفاء: مشاكل هيكلية

من جهته، يؤكد استاذ الاقتصاد في جامعة بيرزيت د. سعيد هيفاء ان زيادة الدين الحكومي تؤدي الى مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص، ورغم انه لا ينكر وجود ازمة مالية في السلطة، يطالب هيفاء بأن تؤخذ بعين الاعتبار اهداف اخرى للسياسة المالية خاصة لفئة الشباب حيث تتجاوز نسبة البطالة 30 ٪ في اوساطهم، ومن المفترض ان يكون هذا مؤشرا لصانع القرار يأخذ به عين الاعتبار في الموازنة.

وقال: «تعاني الموازنة من مشاكل هيكلية، فالنفقات الى حد ما تحت سيطرتنا ونتحكم فيها، ويمكن الترشيد فيها، لكن 67 ٪ من اجمالي الايرادات يأتي من المقاصة، وهي لا تخضع لسيطرتنا بالكامل، واستخدمت اكثر من مرة كابتزاز سياسي، وفيما يتعلق بالمساعدات الخارجية فإن توفرت يتم تسديد الرواتب وان لم تتوفر فان الرواتب لا تدفع».

وعليه، يؤكد د.هيفاء ان المشاكل التي تعاني منها موازنة 2012 لا تختلف عن الموازنة السابقة، «فعندنا عجز يفوق عجز الموازنة في 2011، حيث يقدر العجز بـ4,750 مليون شيقل أي حوالي 1,3 مليار دولار على السعر الرسمي المعتمد من قبل الحكومة، وهذا العجز يعتمد على التمويل الخارجي، في حين اعلنت الحكومة عن سياستها بتقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية، وهو ما تؤشر الى عكسه الأرقام، ففي العام الماضي وصلنا 950 مليوناً وللسنة الحالية نحن بحاجة الى 1,3 مليار دولار».

وخلص د. هيفاء إلى القول: «لا أرى ان الموازنة يمكن أن تنعكس في

من يدفع الضريبة، وانما في من يتهرب منها، والمبدأ العام كان يجب ان يتعلق بمبدأ التوسع الافقي لتقليل فرص التهرب الضريبي، فهناك شرائح كبيرة يجب ان تصبح الضريبة واجبا عليها وملاحقتها، من جانب آخر، كان يجب فتح موضوع ضريبة القيمة المضافة بشكل جدي مع الجانب الاسرائيلي لانهاء تحكمه بالصيغ التفصيلية وبالتالي على موارد السلطة من الضريبة المضافة».

ويواصل الشعبيبي: «كما كان يجب أن تجلس القيادة الوطنية لتناقش موضوع قطاع غزة بما له وما عليه فيما يخص موضوع الضرائب، ان كان بالاعفاءات او بالضريبة المضافة او المقاصة، لان هذا ايضا كان يمكن ان يوفر موارد كافية تعوض عن كل المعركة التي خاضها وزير المالية مع القطاع الخاص حول موضوع فتح قانون الضريبة والتراجع عن موضوع الاعفاءات».

وفيما يتعلق بموضوع النفقات، قال الشعبيبي: «موازنة 2012 تستمر على نفس المبادئ التي طرحتها موازنة 2011، وثبت ان طريقة المبالغ الاساسية التي تدفع لفاتورة الرواتب لا يمكن الاستفادة من تقليصها بالشكل المطروح، وبالعكس فموازنة العام الحالي تطرح زيادة 6,8 ٪ على الرواتب».

ويطالب الشعبيبي بـ«التحول من سياسة ترشيد النفقات الى سياسة تقليص وضبط وترشيد النفقات». ويضيف: «يجب ان توضع فاتورة رواتب الامن لاول مرة بالكامل وبالتفصيل على الطاولة الوطنية، وعندما نرى الارقام الحقيقية لمن يتقاضى رواتب من الاجهزة الامنية وهو ليس على رأس عمله سنجد ان هناك امكانية كبيرة لاعادة توظيف هؤلاء في الجهاز المدني وعدم تعيين موظفين جدد، فنحن لسنا بحاجة الى موظفين جدد حتى في الصحة والتعليم لكن يمكن التدوير واعادة تأهيل كوادر تتلقى رواتب وهي لا تعمل، والمبدأ الاساسي هو الكشف الحقيقي عن رواتب الامن».

ويتابع: «من المعيب ألا يكون عندنا كشف حقيقي لغاية اليوم، لأن الاجهزة الامنية ترفض ذلك».

والموضوع الآخر، حسب الشعبيبي، هم الموظفون خارج اطار الوظيفة العامة، وهم عدة آلاف تقلص عددهم كثيرا، لكنهم مبعثرون في منظمات شعبية واحزاب ومتفرغون، ويتساءل: «لماذا يتفرغ أحد في الاحزاب على حساب الوظيفة العامة مهما كان وضعه في هذا او ذاك الحزب؟».

ويتابع: «العلاوات والبدائل لمن لا يستحقونها موضوع آخر. فهناك موظفون في اجازة في الخارج ويحصلون على علاوات اشراف، وموظفون في قطاع غزة موجودون في الضفة تدفع لهم رواتبهم في قطاع غزة رغم انهم يشتغلون في القطاع الخاص في الضفة، بل وتدفع لهم مواصلات وعلاوة اشراف على معاشاتهم!».

«والعاملون في السفارات في اطار منظمة التحرير.. كل من لا يعجبه العيش في البلد يطلب العمل في السفارات وحينما ينتقل يأخذ معه زوجته. وتجد اليوم اعدادا كبيرة على السفارات مدرجين تحت اسم انهم يشتغلون في السفارات لكنهم عمليا لا يعملون فيها».

«والعاملون في القدس، مطلوب مراجعة وتحديث لكل من كانوا يتلقون رواتب اiban فترة فيصل الحسيني في القدس وهم ليسوا على رأس أي عمل عام رغم انهم ما زالوا يتلقون الرواتب».

وفي شأن آخر، يرى الشعبيبي ضرورة سد موضوع المتأخرات من خلال صندوق الاستثمار مرة واحدة «لانه لا يمكن ان تظل السلطة تسير في

يستترشد مجلس الوزراء بنتائج تلك الجلسة لتضمينها في الموازنة، ومن المتوقع أيضا ان ينظم الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة «أمان» قريبا جلسة استماع لوزير المالية حول الموازنة ونتائج اعمال «أمان» والفريق الاهلي في رصد وتحليل عملية تنفيذ الموازنة.

الشعبيبي: موازنة تمديد الوضع القائم

وعقب المنسق العام للائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة «أمان» د.عزمي الشعبيبي بالقول: «يبدو انه جرى تطبيع الفلسطينيين على تقديم الموازنة بهذا الشكل المتأخر، وكأنها أصبحت عادة، رغم ان القانون ينص على ان الموازنة يجب ان تكون جاهزة من 1/1 للتطبيق، وفي حالات استثنائية خاصة، للضرورة القصوى، يمكن ان يكون التأخير بسبب النقاش الذي يجري حول الموازنة في المجلس التشريعي او لدى الجهات المعنية، واعتقد ان في هذه الظاهرة السيئة تكريسا لسياسة الامر الواقع ليصبح النقاش فيها ذا طابع الهائي أو لاستهلاك الذاتي اكثر منه للخروج بنتائج محددة».

وتابع: «السياسة المالية ليست منفصلة عن السياسة العامة للسلطة، فالموازنات والايرادات والنفقات وتبويبها وتخصيصها وتحديد اولوياتها ينبع بالاساس من خدمة سياسة عامة وطنية يجب ان تكون مقرة مسبقا قبل الموازنة كمرشد عام للنقاش في التغييرات في الايرادات او النفقات». وأضاف الشعبيبي: «نعرف تاريخيا ان لدينا موازنة مرتبطة بالاساس بعملية السلام. ان كان بموضوع دعم المانحين او بتحصيل الايرادات من خلال اتفاقية باريس، بمعنى ان الاسرائيليين طرف رئيسي في تحصيل جزء كبير من الايرادات الفلسطينية».

وقال: «السياسة المالية الفلسطينية يمكن تقسيمها الى مرحلتين: مرحلة ما قبل فياض ومرحلة ما بعده، ففي المرحلة الاولى امتازت بمجموعة من المؤشرات الاساسية حيث اعتمدت على استرضاء المواطنين من خلال دمجه وامتصاص البطالة الناجمة عن المشكلة مع الاسرائيليين في موضوع العمالة في اسرائيل ودمجه في اطار الوظائف العامة والاعتماد في كل المشاريع التنموية على المشاريع الممولة من المانحين بشكل عام، وأبقت معظم القوانين المتعلقة بالرسوم كما هي المقررة قبل 50 سنة تحت شعار (نعد ونقر قانونا لكن لا ننجز الانظمة واللوائح) لتبقى القديمة سارية المفعول حتى لو انجزنا قانونا جديدا».

وأشار الى ان «هذه السياسة انتجت تحديات تتمثل بموضوع فاتورة الرواتب التي شهدت تضخمات متتالية وباتت تشكل نسبة كبيرة من عملية الانفاق فقد ترتبت عليها حقوق مكتسبة ليس فقط في الرواتب وانما ايضا في مواضيع التقاعد وامتيازات الموظفين».

وقال: «في مرحلة فياض تمت لملمة موضوع الخزينة، والايرادات، والحساب الموحد، ووضوح البيانات المالية، وجاءت مرحلة التمديد السياسي في وقت الفراغ واعطاء فرصة للجنة الرباعية واختراع فكرة الاعداد لمؤسسات الدولة، وهي المرحلة الثانية، وكانت في الحقيقة لتمضية وقت من الزمن تحت اسم الاستعداد للاستقلال والدولة، وفي هذه المرحلة لم يحصل تغيير حقيقي في التحديات الاساسية، وكانت (عملية تسليك) للواقع الموجود وترحيل للازمات، انتهت بعجز السلطة الوطنية عن الايفاء بالالتزامات الرئيسية وارتفاع نسبة الدين، وبدأ البحث عن حلول».

وأكد: «ان تحدي العجز وضع السلطة لاول مرة امام مواجهة التحديات كلها وليس فقط مواجهة تحدي العجز، وفي هذه الموازنة 2012، اعتقد ان السياق العام هو محاولة التغلب على تحدي العجز من خلال زيادة الايرادات وتقليل النفقات أو ترشيدها وهو المبدأ العام الذي نلحظه في الموازنة».

وقال: «قد تساعد هذه الفلسفة السلطة على ان تعيش لفترة اخرى لكنها لا تحل التحديات الحقيقية التي واجهت الموازنة في السنوات الاخيرة، وبالتالي يجب اعادة هيكلة الموازنة على ضوء الواقع الوطني، وهذه مسؤولية وطنية وليست مسؤولية وزير المالية، وكان يجب ان يوضع هذا الموضوع على الاجندة الوطنية للنقاش الجدي لتحديد الاتجاهات الاساسية التي سنواجهها كشعب فلسطيني في العام 2012».

وأضاف: «لا يجوز اعداد موازنة تقوم على اساس: كيف نتدبر حالنا بالعجز خلال عام 2012؟ في الوقت الذي تقول فيه القيادة: نحن امام مرحلة حاسمة سنقرر فيها، وكل الخيارات مفتوحة. فأية خيارات مفتوحة اذا كانت الموازنة معدة على خيار واحد؟ (الموازنة تفترض) استمرار الواقع كما هو بالتمديد».

وتابع: «موازنة 2012 تقول اننا نريد ان نعيش قدر الامكان بحد ادنى من المشاكل في دفع الرواتب، وهي بالتالي لا تعالج في سياق متفق عليه وواضح المبادئ والقواعد التي يجب على وزير المالية ان يعد موازنته على اساسها، والاطار العام الذي يتفق عليه، وهذا يعكس حالة الانقسام بين من يدير الحكومة والبلد ومن يدير الموضوع السياسي والوطني، وهذا شيء قسري».

وفيما يخص البندين المتعلقين بالايرادات، قال: «اعادة النظر في السياسة الخاصة بضريبة الدخل صحيحة من حيث المبدأ، ليس لتضخيم الايرادات وانما لاعادة توزيع الاعباء بشكل اكثر عدالة بين المواطنين، وهذا ما كان يجب أن يقدم».

وأضاف: «المشكلة الاساسية في موضوع ضريبة الدخل ليست في



المال في ايدي المواطنين... اختبار الموازنة الحقيقي.

تحقيق اهداف اقتصادية واضحة، وذلك للظروف التي يمر بها الوطن، وهذه المتناقضة لا اعرف كيفية حلها مع انني اؤكد انه يوجد مجال كبير لترشيح النفقات، ومن المفترض انه على الاقل من اجل تخفيف الاعتماد على المساعدات الخارجية ان نضمن ان الايرادات تغطي النفقات الجارية».

علاوة: مستحقات التقاعد مصيبة مؤجلة

من جانبه، يقول الخبير المالي والاقتصادي د.عاطف علاونة ان الزيادة التي حصلت في الرواتب هي نتيجة سببين اساسيين، اولاً وضع جدول رواتب جديد يختلف كلياً عما كان موضوعاً في قانون الخدمة المدنية، وتطبيقه فوراً رغم انه اكثر سخاء، وثانياً زيادة عدد الموظفين منذ 1998 إلى الآن أكثر من 159 ألف موظف، وخلال ثلاث سنوات من 2003-2005 زادت الرواتب كثيراً بسبب استرضاء الموظفين.

وبين علاونة انه لم يكن يوجد في موازنة السلطة الوطنية بند تحت مسمى صافي الاقتراض ولم يكن يسمح للاسرائيليين ولا بأي حال من الاحوال خصم أي أغورة من المقاصة مقابل خدمات، بالإضافة الى الديون غير المسجلة او المتأخرات.

وقال: عندنا مصيبة في الموازنة مغطية اسمها مستحقات هيئة التقاعد الفلسطينية وهي غير مذكورة في اي مكان في الموازنة ولا في غيرها لا في الديون المحلية ولا في الديون الخارجية، فهذه التقاعد الفلسطينية في تقريرها 2009 قالت ان مستحقات هيئة التقاعد على وزارة المالية بلغت 3,956 مليون شيقل، يضاف الى ذلك 2010/2009 وهم حوالي مليار شيقل لتصل مستحقات هيئة التقاعد الفلسطينية على وزارة المالية إلى 4,9 مليار شيقل للمدني والعسكري، وهي ديون غير موجودة في اي مكان لا في وزارة المالية ولا في أي موازنة، يضاف إليها ديون القطاع الخاص للمقاولين والبنوك التي تقدر بحوالي مليار دولار، في حين تشير الموازنة الى مليار شيقل.

وأشار علاونة الى ان السلطة الوطنية مديونة على الاقل بـ 6,5 مليار شيقل فكيف يمكنها ان تسدها؟ وماذا سيكون مصيرها؟ مصير السلطة الوطنية المالي مع الاسف الشديد هو نفس المصير الذي وصلت له اليونان حيث ان 90 ٪ من أسباب ازمتها المالية هو التقاعد لانها كانت تصرف للمتعاقدين اكثر من رواتبهم وهو ما تعمله السلطة الوطنية بالضبط.

عبدالله: بعض المشاريع تحولت الى عبء على السلطة

من جانبه، يقول مدير عام معهد «ماس» د.سمير عبد الله ان النفقات التطويرية التي وردت في الموازنة لا تشكل اكثر من ثلث الاستثمارات العامة تقريباً، التي هي جزء يمر عبر الموازنة العامة، وهذا الجزء هو احد مصادر مشكلة المتأخرات مع المقاولين، خاصة انه في 2008 كان هناك بعض الراحة المالية النقدية عند السلطة، وامام الاحتياجات المتعاظمة والاولويات، خاصة في المناطق المهمشة، كانت تبدأ بتنفيذ مشاريع تحولت عملياً الى عبء عليها، لانه لا توجد لها تخصيصات من مصادر خارجية.

ولفت د.عبد الله إلى «موضوع مهم» هو ان عبئاً ثقيلاً ما زال مكرساً في هذه الموازنة هو عبء منظمة التحرير المالي المتراكم منذ التسعينيات كالتزامات على كل جهاز منظمة التحرير في الخارج، وموضوعة غزة، وعبء عدم المصالحة، وأضاف: «ان اردنا التحديث عن الالتزامات غير المسجلة في الموازنة فاعتقد انه يجب ادخال خدمة الديون».

سياسات اقتصادية تعكسها الموازنة

أما عميد كلية الاقتصاد في جامعة بيرزيت د.محمد نصر فقال ان الهدف الأساسي لموازنة 2012 واضح وهو تقليص العجز، وهو هدف مشروع، فوجود العجز بشكل دائم يؤدي الى نتائج كارثية، منوها الى ان الموازنة تضع «الانصاف في توزيع عبء الاصلاحات وعدم المساس بشبكة الامان الاجتماعي وتوسيع القاعدة الضريبية» وكلها تندرج في اطار العدالة الاجتماعية.

وأضاف: «لكن يغيب عن الموازنة اي شيء يتعلق بالنمو، أو تشجيع الاستثمار، أو تخفيف البطالة، وهناك افتراض بأن البطالة ستخفض من 21 الى 18 ٪، ويفترضون ان الاستثمار سيكون 20 ٪، وان معدل النمو سيكون 8 ٪، ويفترضون ان التضخم سيكون 3 ٪، لكنهم لا يظهرون ما هي السياسات التي يمكن ان توصلنا الى هذه النتائج».

وأشار نصر الى هدف يستشف من سياسات الموازنة وهو «رفع مساهمة ضريبة الدخل في الناتج المحلي الاجمالي من 1,5 ٪ الى نسبة اعلى، لكن كيف؟ من خلال تعديل الشرائح الضريبية حيث اضافوا شريحة 20 ٪ على الدخل الذي يزيد راتبه السنوي على 200 الف شيقل، وبالتركيز على كبار المكلفين، الذين كانوا 290 مكلفاً وصاروا 460 مكلفاً، وتعزيز الامتة في الادارة الضريبية، وتقليص الاعفاءات الضريبية خصوصاً المرتبطة بتشجيع الاستثمار، وتأجيل الامتيازات الضريبية التي يستحقها القطاع الخاص لمدة سنتين، وتحقيق الاصلاح في جباية ايرادات المقاصة، ومراجعة الرسوم (رفع بعض الرسوم الخاصة مثل رسوم تسجيل الاراضي)، وزيادة ايرادات المقاصة بمقدار 15 ٪ من خلال الضغط على حكومة اسرائيل».

من المعدلات المحددة في (خطة التنمية الوطنية 2011 - 2013: إقامة الدولة وبناء المستقبل)».

وتفترض الموازنة انخفاض معدل البطالة من 21 ٪ في 2011 إلى 18 ٪ في العام الحالي، أي النمو الحقيقي بأكثر من 6 ٪ سوف يترافق مع انخفاض بمقدار 3 نقاط مئوية فقط في البطالة. كما تفترض الموازنة انخفاض قيمة الشيقل تجاه الدولار من 3.6 شيقل إلى 3.8 شيقل.

وأضاف كنفاني: «تتمثل الأهداف الكلية الكمية للموازنة برفع نسبة الايرادات المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 34 ٪، أي زيادة الايرادات الصافية بمقدار 16 ٪ مقارنة بالعام الماضي، والحفاظ على مستوى النفقات الجارية كما في العام الماضي. وهذا يعني انخفاض العجز الجاري. وتقتصر الموازنة أن نسبة العجز الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي ستخفض بمقدار 4 نقاط مئوية (إلى 32.6 ٪)».

وقال: «تضع الموازنة إجمالي النفقات التطويرية خلال 2012 على 1,330 مليون شيقل (190 مليوناً منها من التمويل الذاتي والباقي من المساعدات الخارجية). وهذا الرقم أقل مما تحقق في العام الماضي (1,325 مليون شيقل) الذي كان بدوره أقل من المخطط (1,850 مليون شيقل). وتجدر ملاحظة أن خطة التنمية الوطنية 2011-2013 افترضت أن الانفاق الاستثماري في العام 2012 سوف يبلغ 2,220 مليون شيقل». وبين د. كنفاني، انه بالنسبة لهدف زيادة الايرادات فتتسع الموازنة إلى تحقيقه عبر الخطوات التالية: رفع نسبة ضريبة الدخل من الناتج المحلي الإجمالي عبر زيادة عدد كبار المكلفين من 290 إلى 460 وتحسين الجباية وتقليص الاعفاءات الضريبية خصوصاً المرتبطة ببرامج تشجيع الاستثمار، وزيادة الايرادات الضريبية الكلية بمقدار 23 ٪. وزيادة ايرادات المقاصة بمقدار 15 ٪ (عبر الضغط على حكومة اسرائيل لقرار الاتفاق الذي تم بين اللجان الفنية لتقليص الاستنزاف المالي). ورفع بعض الرسوم (تسجيل الأراضي) بحيث تتلاءم كلفة الخدمة العامة مع الرسوم عليها».

أما بالنسبة لترشيح الإنفاق فقال: «إن الموازنة تقوم على ترشيح التوظيف (عدم زيادة التوظيف بأكثر من 3 آلاف شخص وترشيح التوظيف على العقود). ترشيح مصاريف السفريات وحظر استئجار أو شراء العقارات. تقليص النفقات التحويلية بنسبة 9.5 ٪ عبر اصلاح نظام التقاعد وتحسين استهداف الأسر الفقيرة، دون المساس بمخصصات وزارات الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية (المخصصات الجارية لهذا الوزارات ارتفعت في الموازنة بمقدار 2.4 ٪ مقارنة مع 2011، علماً بأن التضخم يتوقع له أن يبلغ 3 ٪). استمرار التخفيض في صافي الاقتراض (إلى 400 مليون شيقل) وصولاً إلى إلغاء هذا البند كلياً خلال العامين القادمين».

وأوضح ان الموازنة تتوقع أن يبلغ العجز الكلي (جاري وتطويري) 4,950 مليون شيقل، وهذا يقل بمقدار 16 ٪ عن عجز العام الماضي (الالتزام). كذلك فإن نسبة هذا العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي يتوقع لها أن تبلغ 13 ٪ (مقارنة مع عجز بنسبة 17٪ في العام الماضي). وتتوقع الموازنة أن يبلغ إجمالي الدعم الخارجي خلال العام 2012 نحو 4,950 مليون شيقل، منها 1,140 للموازنة التطويرية. أي أن إجمالي المساعدات سوف تزداد بمقدار يزيد على 48 ٪ مقارنة بالعام الماضي (40 ٪ زيادة في المساعدات لتمويل الموازنة الجارية و88 ٪ في المساعدات لتمويل الانفاق التطويري).

وخلص نصر إلى القول: «بالنظر الى هذه السياسات فان رفع الشرائح الضريبية قد يؤدي الى زيادة الايرادات الضريبية في المدى القصير، ضريبة الدخل لا تؤثر في المدى القصير على رفع كفاءة الانتاج ولا على الاستثمار، وهي عبارة عن اقتطاع جزء من ارباح المستثمر او رجل الاعمال، بعكس القيمة المضافة التي تؤدي الى نقل منحنى العرض الى الاسعار لانها تزيد التكاليف فيقل العرض، وبالتالي تؤدي الى ارتفاع الاسعار ويقل الانتاج. ضريبة الدخل لا تؤدي الى ارتفاع الاسعار لكن ستؤدي الى زيادة الايرادات في المدى القصير، ورفع شرائح ضريبة الدخل تؤدي ايضا الى تحسين في العدالة الاجتماعية».

وقال: «معظم السياسات المالية في الموازنة سياسات قصيرة المدى وليست سياسات للمدى الطويل. صحيح في المدى القصير لا تؤثر ضريبة الدخل على ارتفاع الاسعار لكن في المدى الطويل تؤثر بشكل سلبي جدا على الاستثمار»، منوها الى ان المشكلة في ضريبة الدخل ان حجمها قليل لا يزيد على 7 ٪ من مجموع الايرادات الحكومية، وبالتالي التأثير الذي يمكن ان تحدثه محدود.

وبالنسبة لسياسات الانفاق وترشيدها، قال د. نصر «ان الهدف واضح، فالحكومة تهدف إلى الحد من زيادة الانفاق وترشيده، واذا ازداد الناتج المحلي الاجمالي فان حصة الانفاق منه تصل الى 18 ٪، والحد من سياسة التوظيف العام، وترشيح التوظيف على العقود، وترشيح مصاريف السفر، ومخصصات العلاوات الاشرافية، وحظر شراء واستئجار العقارات للمؤسسات العامة وتقليص النفقات التحويلية، ويشمل ذلك نظام التقاعد وتحسين استهداف الاسر الفقيرة، وعدم المساس بمخصصات وزارة الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية والتخفيض في صافي الاقتراض وتخفيض قيمة النفقات التطويرية التي تتم تغطية معظمها من اموال المانحين».

وقال نصر: «هذه السياسات لن تؤدي الى تخفيض او تقليل النفقات وانما نسبتها تقل، المشكلة في هيكلية النفقات التي ينفق معظمها على اجور المكاتب. نفس الامر يحدث عند تخفيض النفقات الجارية الاخرى، فلا يمكن التخفيض منها كثيراً مثل التعليم والصحة، فالنفقات التي يمكن تخفيضها من الموازنة هي اصلاح نظام التقاعد، ولم يعد خافياً على احد ان الحكومة تريد احالة 26 الف موظف الى التقاعد المبكر، وهذا من شأنه أن يخفض فاتورة الرواتب، وهذا سيؤدي الى تخفيض العجز في الموازنة، لكن سيؤدي الى آثار اخرى مثل اضافة 26 ألفاً الى قائمة العاطلين عن العمل، فكيف يمكن للحكومة ان تقول انها تسعى الى تخفيض البطالة؟ هذه السياسات من شأنها ان تزيدها!». وتابع: «ما تقوم به السلطة ليست سياسات مالية لكن ادارة ازمات مالية».

كنفاني: افتراضات...

وبرأي الباحث في معهد «ماس» د. نعمان كنفاني فان «اهم ملامح موازنة عام 2012 انها وضعت على أساس فرضيات: استمرار الوضع السياسي والاقتصادي على حاله كما كان في عام 2011. حيث تتوقع ارتفاع النمو المتوقع في الضفة 5 ٪، والنمو في قطاع غزة 9 ٪ (مقارنة مع 26 ٪ في العام الماضي). أي أن النمو في الأراضي الفلسطينية يتوقع له أن يبلغ 6.2 ٪ خلال 2012. وكل هذا نمو حقيقي، مع افتراض تضخم يساوي 3 ٪ فإن النمو الاسمي المتوقع في الضفة يكون 8 ٪. ومعدلات النمو هذه أقل

التقاعد المبكر.. هل يحل المشكلة؟

د. محمد نصر*



تشكل أكثر من نصف النفقات العامة. ويعتمد حجم التوفير على عدد العاملين الذين سيتم الاستغناء عنهم. فإذا كانت فاتورة الرواتب لما يقارب 153 ألف موظف في القطاع العام تقارب 1.8 مليار دولار، حسب تصريح رئيس الحكومة، فإن رواتب 26 ألف موظف منهم تصل إلى أكثر من 300 مليون دولار، ما يعني أن إحالتهم إلى التقاعد المبكر (ودفع نصف رواتبهم) سوف يوفر على موازنة السلطة أكثر من 150 مليون دولار سنويا.

لا أحد ضد ترشيد النفقات أو تخفيض العجز في الموازنة، ولا يعارض كثيرون تقليص عدد العاملين في القطاع العام شريطة أن يكون الهدف هو عملية إصلاح إداري شاملة تهدف إلى معالجة الترهل وزيادة الكفاءة في القطاع العام، وأن يكون ذلك ضمن سياسة واضحة متناسقة تأخذ بالاعتبار انعكاسات ذلك على المدى المتوسط والبعيد. فالاستغناء عن عدد كبير من موظفي القطاع العام، في الوقت الذي يعاني فيه الاقتصاد الفلسطيني من ارتفاع معدلات البطالة، سوف يفاقم، دون شك، مشكلة البطالة خصوصا في ظل إغلاق السوق الإسرائيلية أمامهم وضعف قدرة القطاع الخاص على استيعاب العمالة الفائضة، ما يعني أنه لا يتبقى لهؤلاء المتقاعدين سوى الانضمام إلى صفوف البطالة أو الهجرة إلى بلاد الله الواسعة بحثا عن لقمة العيش، إضافة إلى ما يلحقه ذلك من ضرر لهؤلاء الموظفين الذين لن يجدوا في نصف راتبهم ما يكفي لسدّ متطلبات الحياة والمسؤوليات المتزايدة في ظل أوضاع اقتصادية صعبة، خصوصا أن العشرات منهم ملتزمون بقروض من البنوك ولديهم أبناء في الجامعات وعليهم التزامات قد لا يستطيعون الوفاء بها. كما أن المهارات والخبرات المتوفرة لدى عدد كبير من موظفي القطاع العام الذين سيتم الاستغناء عنهم ليست هي المهارات المطلوبة لدى

أما التناقض مع الدول الأخرى فيمكن تفسيره من خلال التعرف على طبيعة أنظمة التقاعد في تلك الدول مقارنة مع فلسطين. في جميع تلك الدول تشكل مساهمة المشتركين في صناديق التقاعد (ومعظمهم من القطاع الخاص)، والعائد على استثمارات تلك الصناديق، المصدر الرئيسي لإيراداتها. ونتيجة للتغيرات الديمغرافية خلال السنوات الماضية وزيادة أعمار المشتركين في برامج التقاعد، بدأت موارد تلك الصناديق بالنضوب بشكل غير متوقع، ما تسبب في ضغوط قوية على موازنات الحكومات في تلك الدول، ودفعها بالتالي إلى زيادة سن التقاعد لتخفيف الضغط على تلك الصناديق. هذا ما حدث، مثلا، في ألمانيا التي رفعت سن التقاعد من 65 سنة إلى 67 سنة، وفي فرنسا التي رفعتها من 60 سنة إلى 62 سنة، وفي غيرها من الدول. وقد أظهرت التقارير أن رفع سن التقاعد في فرنسا قبل عامين (لتصبح 62 سنة بدلا من 60 سنة) سوف يوفر على الموازنة العامة حوالي ثلاثين مليار دولار.

كما حاولت الكثير من الدول رفع سن التقاعد المبكر (كما حدث في الأردن) لتفادي عجز صناديق التقاعد أو مؤسسات الضمان الاجتماعي على تسديد التزاماتها نتيجة التغيرات الديمغرافية، لأن إحالة المشتركين إلى التقاعد المبكر يعني انخفاض مساهمة هؤلاء المتقاعدين في صندوق أو مؤسسة التقاعد من جهة، بالإضافة إلى قيام المشتركين لفترة طويلة، ما يشير إلى زيادة الضغط على صناديق التقاعد ويهدد بإفلاسها.

في الحالة الفلسطينية، معظم المشاركين في نظام التقاعد حاليا هم موظفو القطاع العام الذين تتحمل الموازنة العامة معظم رواتبهم ومستحققاتهم التقاعدية، وبالتالي فإن إحالتهم إلى التقاعد المبكر ستخفف من فاتورة الرواتب التي

هناك ما يشبه المعضلة.. في الوقت الذي تسعى فيه كثير من الدول إلى زيادة سن التقاعد أو التضييق على التقاعد المبكر، تحاول الحكومة الترويج لإحالة أكثر من ستة وعشرين ألف موظف في القطاع العام إلى التقاعد المبكر في إطار خطة التقشف التي أعدتها السلطة الوطنية الفلسطينية لمواجهة العجز المالي الحاد في الموازنة للعام 2012. وتبدو المعضلة أكثر تعقيدا حين نتذكر أن الحكومة نفسها كانت تحاول قبل عام تقريبا أن ترفع سن التقاعد من 60 سنة إلى 65 سنة. فما الذي حدث؟ وكيف يمكن تفسير ذلك التناقض؟

سأحاول تفسير هذه المعضلة، وسأبدأ بالتساؤل الأخير حول التناقض بين ما يجري الآن وما جرى قبل عام. يفسر هذا التناقض تناقض آخر في السياسة المالية للحكومة. فقبل حوالي عام، كانت الحكومة تتبع سياسة توسعية بدأتها قبل ذلك بسنتين تقريبا، وكانت يتم تمويلها بشكل كبير من المساعدات الخارجية والاقتراض من القطاع المصرفي وتراكم مستحقات القطاع الخاص، ما أدى إلى نمو ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات 2008 - 2010 وصل معدله إلى حوالي ثمانية في المئة سنويا. لكن الصورة اختلفت منذ منتصف العام الماضي مع تباطؤ الدعم الخارجي، وتراجع حجم مساعدات الدول المانحة، وتوقف إسرائيل المؤقت عن تحويل مستحقات السلطة الوطنية، ما نجم عنه عدم قدرة السلطة الوطنية على الوفاء بالتزاماتها، بما في ذلك رواتب موظفي القطاع العام، وجعل الحكومة تقلب سياستها المالية رأسا على عقب، وتلجأ إلى سياسة انكماشية تقشفية من خلال عدد من الإجراءات المختلفة، وبالذات رفع الضرائب وتقليل الإنفاق وبعض الإجراءات الأخرى التي ظهرت في مشروع الموازنة للعام 2012، ومن بينها التلويح بإمكانية اللجوء إلى التقاعد المبكر.

مؤسسات القطاع الخاص، ما يعني أن إحالتهم إلى التقاعد ستؤدي إلى بطالة هيكلية يحتاج التغلب عليها إلى جهد كبير وتكاليف أكبر من البطالة الاحتكاكية أو الدورية المعتادة. وأخيرا، فإن حصول هذا العدد من الموظفين على نصف رواتبهم يعني انخفاض الإنفاق الاستهلاكي لقطاع العائلات بشكل ملحوظ، وبالتالي انخفاض الطلب الكلي (خصوصا إذا صاحب ذلك انخفاض في الإنفاق الاستثماري)، وهو ما سيتبعه بشكل مؤكد ركود اقتصادي قد يطول ويتمتع، ويؤدي إلى نتائج معاكسة لما يرغب فيه متخذ القرار الاقتصادي.

ربما يكون التقاعد المبكر امتيازًا للحاصلين عليه إذا كان اختياريًا وليس إجباريًا، وربما يعالج جزءًا من الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة الوطنية في الوقت الحاضر، وربما يساهم في زيادة كفاءة القطاع العام وزيادة الإنتاجية فيه، ولكن تجب مقارنة ذلك كله بالآثار السلبية التي قد تنجم عن هذا القرار حتى لا تتم التضحية بمزايا تنمية كبيرة بعيدة المدى مقابل مكاسب محدودة قصيرة المدى.

* عميد كلية التجارة والاقتصاد - جامعة بيرزيت

الأحزاب الإسلامية لا تقدم بدائل للنظام الاقتصادي

إبراهيم سيف*

المؤسسات والأوضاع الداخلية في كل بلد. ولا تجد تلك الحركات حرجا من استخدام بعض المؤشرات الدولية التي تقيس التنافسية، مثل مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي، وتتعهد بتحسين وضعها على هذا المؤشر، والمغرب مثال واضح على ذلك. كذلك تتعهد بعض الأحزاب بتوظيف أدوات تمويل تشاركية مع القطاع الخاص فيما يعرف بـ «البناء - التشغيل - التحويل» وهو من الأدوات الحديثة في التمويل. ستضطر الأحزاب الإسلامية الفائزة بالسلطة إلى إنشاء تحالفات مع أحزاب أخرى، ما يعني أن البرامج الموعودة لن تطبق بالكامل كما جاءت، وسيجري التوصل إلى توافقات تتناسب مع طروح بقية الأحزاب التي تشكل تلك التحالفات، ما من شأنه تخفيف الضغط على الأحزاب الإسلامية من ناحية تحقيق الأهداف المرجوة.

وواضح أن الأحزاب الإسلامية في الدول الأربع تدرك جيدا طبيعة التحديات الاقتصادية التي تواجهها، وتدرك أهمية تحقيق إنجازات اقتصادية كي تحافظ على صلاتها مع قواعدها الانتخابية، لكن من غير الواضح كيف ستعزز الإنتاجية والتنافسية لاقتصادات تلك الدول، ما يعني ضمنا تقليص القطاع العام وإطلاق مبادرات خاصة واستثمارات في وقت لا تتضح فيه طبيعة العلاقة التي ستسود بين الفاعلين الاقتصاديين والحكومات الإسلامية الطابع. وإذا أخذنا في الاعتبار الإطار الزمني للحكم (أربع سنوات) لا يتوقع تحقيق كثير من الوعود الانتخابية، ما يجعل البعد الاقتصادي الذي أشعل العديد من الثورات في الدول العربية مفصليا في تقرير الثقة التي سيمنحها الناخبون مستقبلا للأحزاب الإسلامية. ولعل أبرز ما يمكن إنجازه من قبل الإسلاميين في السلطة هو إرساء أسس جديدة تقوم على النزاهة وتقييم وزنا للعدالة الاجتماعية نظرا إلى أن إحداث التغييرات المرغوبة كما وردت في البرامج الانتخابية تحتاج إلى وقت يتجاوز الولاية الانتخابية.

* باحث في «مركز كارنيغي للشرق الأوسط» - بيروت عن «الحياة» اللندنية

موازناتها ومدى رغبة مرتفعة. وأمام الضعف البنوي في بعض مؤسسات الدولة، لا توجد أي مؤشرات حول حجم القطاع العام المرغوب فيه قياسا إلى حجم الناتج المحلي الإجمالي في تلك الدول. وتكشف برامج الأحزاب وجود اختلافات في طبيعة الخطاب الاقتصادي بين الأحزاب في الدول المعنية، ففي حين يظهر الخطاب المصري والتونسي والمغربي تفاصيل كثيرة تخص طبيعة المشكلة الاقتصادية، لم تتطرق جماعة الإخوان المسلمين في الأردن بالتفصيل إلى الحلول التي تقترحها في التعامل مع المشكلة الاقتصادية. وخلال الحملة الانتخابية الأخيرة طور الإخوان المسلمون في مصر موقفهم من القضايا الاقتصادية، وإن كانت درجة التفصيل أقل منها في الحالتين التونسية والمغربية.

وفيما يخص النظام الضريبي، هناك إجماع في ثلاث من الدول على مبدأ الضريبة التصاعدية، في حين لا يتبنى «حزب العدالة والتنمية» المغربي نهجا ضريبيا واضحا وإن كان يطرح إعفاء السلع الأساسية من الضرائب واستحداث ضرائب على السلع الكمالية وفئات الدخل المرتفع. ويميز المغرب بين الضريبة التصاعدية على الأفراد وخفضها على المؤسسات حفاظا على تنافسيته.

أما في شأن النظام المصرفي في الحالتين التونسية والمغربية، فهناك وضوح في إمكانية التعايش بين نظام المصارف التقليدية والنظام الإسلامي، وفي الحالتين المصرية والأردنية ليس واضحا الموقف من ذلك على رغم أن الواقع العملي في النظام المصرفي يشي بممارسة هذه الأعمال. ولا تخفي تونس رغبتها في توسيع العمل وفق الشريعة الإسلامية، وكذلك لا تتخذ الأحزاب موقفا متشددا من السياحة، فلا يرى المسؤولون في تلك الأحزاب ضيرا من تشجيع السياحة التي تعتبر مصدر دخل لعدد كبير من قواعدهم الانتخابية.

وليس لدى الحركات الإسلامية موقف مسبق من المؤسسات الدولية مثل البنك أو صندوق النقد الدوليين وغيرهما، فالخلاف يتركز حول السياسات المقترحة وسبل صوغ سياسات وبرامج تعالج الاختلالات القائمة في الدول التي تتناولها الدراسة كي ينشأ توازن بين رؤية تلك

تفرضي مراجعة أدبيات الأحزاب الإسلامية العربية «حزب العدالة والحرية» في مصر، «جبهة العمل الإسلامي» - الإخوان المسلمون في الأردن، «حزب النهضة» في تونس، «حزب العدالة والتنمية» في المغرب إلى خلاصات في خمس قضايا رئيسية هي: دور الدولة والنظرة إلى القطاع الخاص، مكافحة الفقر والبطالة، سيادة القانون ومكافحة الفساد، العجز والموازنة العامة، والعلاقات الخارجية والنظرة إلى المؤسسات الدولية.

ويتضح من دراسة ستشرها «مؤسسة كارنيغي» قريبا وأعدتها كاتب هذا المقال ومحمد أبو رمان من الجامعة الأردنية، أن الأحزاب الأربعة تملك برامج اقتصادية مفصلة في المحاور الخمسة. ولا تشكل الفلسفة التي تقوم عليها تلك البرامج قطيعة مع الحاضر، بل تتبنى سياسة اقتصادية تؤمن بحرية الأسواق والملكية الخاصة، وهي بذلك لا تقدم بدائل «ثورية» من شأنها تغيير النظام الاقتصادي السائد أو الهيكلية القائمة، إذ يقوم الرهان الإسلامي على إدارة الاقتصاد في شكل أفضل من السابق، وتتضمن برامج تلك الأحزاب سياسات تتعلق بسياسات الحوافز والتشغيل والحاكمية الجيدة، وتركز في جوانب منها على العلاقة غير الصحية بين بعض كبار رجال أعمال والحكومات بما ساهم في تهميش فئات في المجتمع وفي انتشار الفساد وغياب ثقافة الإنتاج. هناك مبالغة في توقعات نسب النمو وفرص العمل وحجم الاستثمار المتوقع، بالترافق مع غياب واضح للأولويات وأدوات التمويل وحدود دور الدولة في برامج الأحزاب. وفي كثير من الأحيان هناك طروح وحلول عامة، لكن لا توجد إجابات حول الأولويات التي يمكن البدء بها، وكيف يمكن إحداث التحول المرغوب وتغيير البنى القائمة، بما يحدث تغييرا نوعيا في الاقتصاد خلال السنوات الأربع أو الخمس المقبلة.

وهناك إجماع بين الأحزاب الأربعة على ضرورة احترام حقوق الملكية الخاصة، وعلى دور القطاع الخاص، لكن ليست واضحة حدود الدور المطلوب من هذا القطاع، ويرتبط بذلك الدور المنوط بالدولة، فهناك حديث عن كثير من المبادرات التي يجب أن يفوقها القطاع العام في مجالات التشغيل والاستثمار، التي تعاني كلها من دون استثناء عجزا في

عدادات الدفع المسبق.. في بؤرة الجدل مجددا



رئيس بلدية طولكرم المهندس اياد الجلاذ

الجلاذ ان البلدية ليست المسؤولة عن رفع أسعار الكهرباء وانما مجلس تنظيم الطاقة الذي يحدد اسعار بيع الكهرباء ولمن تباع، وتختلف أسعار بيعها بناء على نوعية استخدامها حيث يختلف سعر الكهرباء الصناعي والزراعي والتجاري والسكني ويتم تحديد الأسعار بموجب قرار يصدر عن مجلس التنظيم الطاقة الفلسطيني وبحدودها العليا مع السماح للهيئات المحلية أو البلديات برفع الأسعار نسبة وتناسبا بما يتم رفعه من قبل مصدر الشراء.

وحول شكاوى المواطنين من انعدام الخدمات في مركز الشحن المسائي في دائرة الكهرباء ومطالبة المواطنين باعتماد مركز خدمات المشتركين صباحا ومساءً وافتتاح المزيد من مراكز الشحن الأخرى أوضح الجلاذ ان افتتاح المزيد من مراكز الشحن يلحق خسائر مادية فادحة بالبلدية مؤكدا ان مركز خدمات المشتركين الرئيسي يقدم خدماته لعموم المواطنين من الساعة الثامنة صباحا حتى الساعة الثانية بعد الظهر ضمن ساعات الدوام الرسمي للبلدية، وتم افتتاح مركز آخر في دائرة الكهرباء من الساعة الثانية وحتى التاسعة ليلا وذلك من اجل مواصلة تقديم الخدمة للمواطنين وهذا الموقع لا يقارن بالطبع بمركز خدمات المشتركين الا انه يساهم الى حد ما في تقديم الخدمات الممكنة للجمهور مع العلم انه سيتم افتتاح مركز شحن آخر في ضاحية شويكة.

وحول شكاوى المواطنين من تركيب عدادات المياه الجديدة التي ضاعفت من فواتير استهلاك المياه بصورة مبالغ فيها اكد الجلاذ ان هذه العدادات جاءت من مشروع تطوير المياه في مدينة طولكرم عام 2007 و2008 وتم تركيب هذه العدادات في عام 2010، ووردت الى البلدية شكاوى من قبل عدة أحياء في مدينة طولكرم، وتعاملت البلدية مع هذه الشكاوى بجدية وأرسلت عددا من هذه العدادات للفحص من قبل هيئة المواصفات الفلسطينية التي أكدت انها تعمل بصورة جيدة وتمت مخاطبة الحكم المحلي وارسال عينات الى سلطة المياه الفلسطينية، وافادت ان هذه العدادات تعمل بشكل صحيح ولا يوجد أي خلل فيها، ورغم ذلك تم تشكيل لجنة من بلدية طولكرم والحكم المحلي والمهندسين ذوي الاختصاص وتم أخذ عينات عشوائية من الشكاوى وتم فحص العدادات في تلك المواقع ووجدت انها تعمل بصورة منتظمة وصحيحة ودون الحاق أي ضرر، الا انه اعترف ان كثيرا من المواطنين اشتكوا من هذه العدادات كونها حساسة جدا وتتأثر بأي خلل داخل شبكة مياه المنازل ما دفع البلدية الى وقف تركيب هذا النوع من العدادات.

حيث قامت البلدية قبل نحو عام بتغيير الساعات القديمة للمياه واستبدالها بأخرى حديثة ما أدى الى ارتفاع معدل أسعار المياه من 70 - 90 شيقلًا شهريا سابقا الى 250 شيقلًا شهريا حاليا، مؤكدا انه تم إبلاغ الجهات المسؤولة في بلدية طولكرم ووعدت بحل تلك المشكلة الا انها لم تقدم أي شيء جديد لغاية الان، على حد قول المواطن.

بدوره أوضح رئيس بلدية طولكرم المهندس اياد الجلاذ في مقابلة خاصة بـ «حياة وسوق» ان عدادات الدفع المسبق للكهرباء من أفضل الوسائل المتبعة للبلديات لتحصيل ديونها من اثمان الكهرباء والمياه المتراكمة على لمواطنين، وهي التي مكنت البلدية من تسديد 75٪ من فاتورة الكهرباء الواردة اليها من الشركة القطرية الإسرائيلية، مؤكدا ان البلدية تبذل جهودا متواصلة من اجل تحويل كافة العدادات الميكانيكية الى عدادات مسبقة الدفع خلال العالم الحالي لتشمل المدينة والضواحي ومخيم طولكرم.

واكد الجلاذ ان بلدية طولكرم لجأت الى استخدام العدادات المسبقة الدفع لحل مشكلة جباية اثمان الكهرباء بصورة شهرية حيث تقوم البلدية بدفع فاتورة الكهرباء الشهرية لشركة الكهرباء القطرية الإسرائيلية لضمان استمرار تزويد البلدية بالكهرباء لعموم المواطنين في المدينة والضواحي. وقال ان الآلية المتبعة لجباية اثمان المياه والكهرباء متبعة منذ اكثر من عامين وتم ربط دفع ثمن الكهرباء بالمياه لعدة أسباب أهمها إنجاح مشروع وادي الزومر، حيث اشترطت الجهات المانحة للمشروع وتحديد مؤسسه (kfw) الألمانية، رفع نسبة جباية المياه التي كانت شبه معدومة الى اكثر من 60٪ كشرط لتنفيذ مشروع وادي الزومر، وبالتالي كان لا بد من ربط المياه بالكهرباء، بالإضافة الى التكلفة المتزايدة التي تقع على عاتق البلدية في توفير المياه وبشكل مستمر لعموم المواطنين في مدينة طولكرم وضواحيها.

وحول شكاوى المواطنين حول جباية البلدية لـ50٪ من قيمة اثمان الكهرباء المتراكمة على المواطنين مقابل إعادة شحن كرت الكهرباء، أوضح الجلاذ ان البلدية تجبي اقل من 50٪ من قيمة شحن الكهرباء للديون المتراكمة على المواطنين وتتساهل كثيرا مع المواطنين خاصة ذوي الدخل المحدود، ولن تترك أي مواطن دون تزويده بالكهرباء ولو بمقدار 20 شيقلًا لكرت الكهرباء من اجل تسوية وترتيب أموره المالية مع البلدية وشحنه بصورة اكبر.

وحول أسباب قيام البلدية برفع أسعار الكهرباء رغم الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر فيها البلاد اكد

كونها الوسيلة التي فرضت على المواطنين دون استثناء، مؤكدا انه يلاحظ ارتفاع أسعار الكهرباء رغم الترشيح والتقنين في استهلاك الكهرباء على حد قوله، ما دفع الكثير من المواطنين الى التخلي عن وسائل التدفئة الأخرى كي لا تنفذ قيمة شحن عداد الكهرباء بسرعة. ويقول المواطن ايمن ابو شمس ان عدادات الدفع المسبق تشكل عبئا كبيرا على كاهل المواطنين خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها المواطنون وتتسبب في انقطاع التيار الكهربائي عند انتهاء رصيد الشحن تحديدا اثناء ساعات الليل ولا يتمكن الكثير من المواطنين من شحن العدادات وخاصة ممن يسكنون في مناطق بعيدة عن مركز الشحن وتحديدًا كبار السن والمرضى، إضافة الى تلف الكثير من هذه العدادات والخلل في برمجتها ما يتسبب بضياع قيمة الشحن على الكثير من المواطنين، وطالب ابو شمس بإعادة النظر في تركيب هذه العدادات وعدم ربطها بتسديد اثمان الكهرباء والمياه السابقة نظرا لعدم مراعاتها ظروف المواطنين المالية حيث يمر المواطن الفلسطيني وتحديدا طبقة الموظفين بضائقة مالية في نهاية الشهر والكثير منهم يقوم بتسديد الكهرباء في بداية الشهر عند قبض رواتبهم، وتساءل ابو شمس: في حال توقف صرف رواتب الموظفين كما حدث في فترات سابقة كيف سيتم إعادة شحن الكهرباء عن طريق تلك العدادات مسبقا؟

ويرى نائب رئيس بلدية الكفریات عيد ياسين ان عدادات الدفع المسبق أحسن وأفضل وسيلة لتحصيل البلديات والهيئات المحلية مستحقاتها على المواطنين لتسيير أمور حياة المواطنين اليومية وتقديم أفضل الخدمات للمواطن، لافتا الى انها وسيلة سهلة للمواطن في التحكم بمصروفه اليومي، وقال: اعتقد انه لا يوجد هنالك أي شخص لا يستطيع الدفع، مؤكدا انه يمكن للمواطن الاستغناء عن مصاريف الهاتف الخليوي واستبدالها بمصاريف الكهرباء، وأوضح ياسين ان هنالك اتفاقيات بين المجالس الحلية (البلديات) والمواطنين بالتنسيق مع وزارة الحكم المحلي على ان تجبي البلدية بواسطة كرت شحن الكهرباء من 15 الى 20٪ فقط لصالح الديون السابقة مع الأخذ بعين الاعتبار وضع عدد من العائلات الفقيرة والمحتاجة، واكد ياسين رفضه المطلق لعدادات المياه التي يتم الترويج لها مؤخرا مؤكدا ان هنالك قانونا عالميا يمنع قطع المياه عن أي مواطن مهما كانت الأسباب.

وعبر المواطن هيثم جراد الذي يعيل عائلة من سبعة انفار عن اندهائه من ارتفاع أسعار الكهرباء في المدينة مؤكدا انه يستهلك من 200 الى 250 شيقلًا شهريا مع انه لا يستخدم مكيفات منزلية او وسائل تدفئة أخرى، مشيرا أيضا الى مشكلة عدادات المياه

لم يملك المواطن حسين الشيخ علي نفسه واستشاط غضبا بعد ان خصم موظف شحن أرصدة الدفع المسبق

حياة وسوق
مراد ياسين

لل كهرباء حوالي 50٪ من قيمة ثمن سعر الكهرباء بحجة جباية ديون سابقة عليه، مؤكدا ان هذه السياسة التي تتبعها بلدية طولكرم في تحصيل ديون المواطنين قاسية وصعبة ولا تراعي الحد الأدنى من ظروف المواطنين الصعبة، مشيرا الى انه لا يعقل ان يتم خصم 50٪ من قيمة الشحن كل مرة، خاصة وان الكثير من المواطنين ليس بحوزتهم سيولة نقدية في كل الأوقات نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلد وتدني رواتب المواطنين إضافة إلى غلاء المعيشة المستمر، داعيا المسؤولين في المحافظة الى التحرك لوقف «هذه المهزلة» التي ستؤدي في نهاية المطاف الى تفجر غضب المواطنين في المحافظة.

ويرى المواطن معتصم جراد، وهو صاحب محل للحلاقة، ان طريقة شحن أرصدة عدادات الدفع المسبق مذلة ومهينة للمواطنين على حد رأيه وتحديدا في ساعات المساء، حيث يقف الناس في طوابير أمام موظف شحن أرصدة الكهرباء في ظل انعدام الخدمات في هذا الموقع من حيث عدم توفر مقاعد كافية للزوار مع العلم ان المقاعد المتوفرة مزرية وغير صالحة للاستخدام البشري حسب وجهة نظره، واثناء الانتظار تقع مشادات كلامية بين الموظفين والمواطنين نتيجة خلاف على خصم الديون السابقة على المواطنين ما يطيل الانتظار في المكان، مؤكدا ان المواطنين لا يمانعون تسديد اثمان مستحقات المياه والكهرباء لكن ليس بهذه الطريقة، ويضيف: «لا يعقل ان تقوم البلدية بالتصادم مع المواطنين وتخصم 50٪ من قيمة الشحن كل مرة في حين ان الدخل المادي للمواطنين متفاوت وهنالك عائلات فقيرة غير قادرة على تسديد اثمان المياه والكهرباء»، مشيرا الى ان عددا من المواطنين يشحنون أرصدتهم بـ 20 شيقلًا فقط بعد خصم الخدمات البالغة 17 شيقلًا يتبقى لهم 3 شواقل، فهل هذا معقول؟»، داعيا القائمين على بلدية طولكرم الى مراعاة ظروف المواطنين والبحث عن طرق مناسبة لتحصيل ديون المواطنين المتراكمة بعيدا عن ربطها بشحن أرصدة الكهرباء والمياه، والعمل على تمديد ساعات العمل لمركز خدمات الجمهور على مدار 24 ساعة، كونه مؤهلا لاستقبال المواطنين والغاء مركز الشحن الآخر القريب من اطفائية طولكرم نظرا لانه غير لائق باستقبال المواطنين.

ويقول المواطن محمود بشير حسان (ميكانيكي) ان طريقة شحن الأرصدة غير مرضية لغالبية المواطنين حسب تصوره، الا ان الجميع مجبر على التعامل معها



عدادات الدفع المسبق

إعادة تأهيل نبع عين السلطان ومسرح ومدرج الممالك التاريخي ومد شبكة صرف صحي

أريحا.. ورشة إعمار

حياة وسوق
عماد أبو سمبل

تشهد مدينة أريحا حالة من الازدهار في مشاريع البنية التحتية السياحية والخدماتية، وآخرها توقيع خطة تنفيذ مشروع الصرف الصحي.

وقال رئيس بلدية أريحا حسن صالح: «لا شك في أن سلسلة المشاريع التي نفذت ونعمل على تنفيذ الجزء الآخر منها تأخذ جوانب تطويرية عديدة في مجالات خدمات البنية التحتية والسياحية والاقتصادية التي من شأنها أن ترقى بالمدينة بل بالمحافظة اقتصاديا ومن شأنها أيضا أن توفر فرص عمل».

وأضاف صالح: «في مجالات البنية التحتية للمدينة وفي محاولة لتحويل سياحة الدقائق المعدودة إلى سياحة الساعات وضعنا نصب أعيننا عددا من المشاريع للوصول إلى مبتغانا».

وأوضح صالح: «شرعنا باقامة أكشاك سياحية في شارع الجميزة الذي تم إعادة تأهيله سياحيا، ومن شأن هذه الأكشاك وبعد افتتاحها أن تجبر السائح عند زيارته للشجرة المقدسة (الجميزة) أن يتجول في الشارع لشراء الهدايا التذكارية وغيرها من المستلزمات».

وأشار صالح: «في ذات السياق، فإن الافتتاح الرسمي الذي جرى من قبل الرئيسين الفلسطينيين محمود عباس والروسي ميديفيد العام الماضي من شأنه أن يؤدي إلى تدفق عدد كبير من السياح إلى المنطقة، وعلى وجه الخصوص أريحا أقدم مدينة في العالم».

وقال صالح: «شرعنا أيضا بتنفيذ المرحلة الثانية من إعادة تأهيل نبع عين السلطان (المنطقة الجنوبية من النبع) وبالتحديد إعادة ترميم المبنى التاريخي للممالك، مع الأخذ بعين الاعتبار إعادة تأهيل المرافق المجاورة، ومنها المسرح والمدرج لإقامة العروض الفنية والمسرحية في الموقع الذي يتمتع بسحر خاص، ومن شأن هذا المشروع إعادة افتتاح المكان المقدس لنبع عين السلطان أمام السياحة الداخلية».

ودعا صالح في ذات السياق «المفاوض الفلسطيني إلى إيلاء مسار (وادي القلط) الفلسطيني اهتماما أكبر، حيث أن إسرائيل تسيطر على المكان وتطرد الفلسطينيين منه، خاصة ان المكان من شأنه رفع عدد السياح لما يتمتع به من مناظر طبيعية لوجود الأديرة فيه».

أما في مجال تطوير البنية التحتية فقال صالح: «وقعنا مؤخرا اتفاقية في مدينة طوكيو اليابانية مع الشركة المنفذة لمشروع الصرف الصحي الذي سيبدأ العمل فيه في شهر حزيران من العام الحالي بقيمة إجمالية تصل إلى 36 مليون دولار أميركي، ومن المقرر ان ينتهي العمل في المشروع خلال عامين من بدئه».

وأضاف صالح: «المشروع سيغطي بخدمات الصرف الصحي مساحات المخطط الهيكلي المقر حاليا في بلدية أريحا، أي أن طول شبكة الصرف الصحي سيصل إلى 25 كيلومترا، وفي الوقت ذاته نسعى جاهدين لأن تغطي شبكة الصرف الصحي في المستقبل كامل أريحا الكبرى أي ما طوله 56 كيلومترا».

وأشار صالح إلى «ان شبكة الصرف الصحي تأخذ بعين الاعتبار في مخططاتها التنفيذية التجمعات السكانية الواقعة حول مدينة أريحا من حيث الخطوط الرئيسية، أي ان الخطوط الرئيسية ستمر من امام هذه التجمعات، وسيكون في المستقبل بإمكان هذه التجمعات ربط شبكات الصرف الصحي في حال انشائها بشبكة الصرف الصحي الخاصة بمدينة أريحا والاستفادة من محطة التكرير».

وأوضح صالح: «المكلف بإنشاء هذا النوع من المشاريع (الصرف الصحي) هو محطات التكرير، وعليه فإن التجمعات الصغيرة ستعفى من انشاء هذه المحطات الامر الذي سيمكنها في المستقبل من اقامة مشاريع صرف صحي خاصة بها دون تكلفة عالية».

أكد صالح: «المياه التي سيتم تكريرها في محطة التكرير قابلة للشرب والري، حيث اعتمد اليابانيون تقنيات حديثة ومتقدمة



رئيس بلدية أريحا حسن صالح

جدا من شأنها ان تكرر المياه لتصبح صالحة للشرب».

وقال صالح: «في مجال تطوير البنية التحتية هناك ايضا تعاون

إيطالي ريحاوي لانجاز المخطط الهيكلي الكامل للمدينة، وسنبدأ

بهذا المشروع فورا، بدءا من المواقع السياحية والمناطق التي لا يوجد

لها مخططات هيكلية وهي مناطق جنوب المدينة وغربها، علما ان تكلفة هذا المشروع تصل الى حوالي نصف مليون يورو».

وحول مشكلة مياه الشرب في المدينة وتساؤلات المواطنين حول اذا ما سيكون هناك نقص في مياه الشرب هذا العام، قال صالح: «كميات المياه سواء في العام الماضي او الحالي كافية لكل سكان المدينة، لكن المشكلة الكبرى هي ثقافة التعامل مع هذه المياه من قبل المواطنين».

وأضاف صالح: «نظرا لكميات مياه الامطار التي هطلت على فلسطين هذا العام، التي كانت كميات كبيرة بحمد الله وعوضت النقص في كمية مياه النبع الذي وصل العام الماضي الى حوالي 150 مترا مكعبا في الساعة الواحدة».

وأوضح صالح: «مدينة أريحا أخذت بالاتساع وقد تضاعفت من 25 كيلو مترا الى حوالي 56 كيلومترا الامر الذي يجب ان يؤخذ بالحسبان، ويتطلب من المواطن تقنين استخدامه للمياه، كما يتطلب منه وضع خزانات لمياه الشرب على اسطح المنازل».

وأكد: «البلدية ستبذل قصارى جهودها من اجل اوصول المياه بكميات كافية لكافة منازل المدينة».



العمل ملئ بالتحديات ،
واجهها مع اماروك



أكبر مساحة تحميليه في فئلتها ، متوفره بدفع خلفي و دفع رباعي

الشركة المتحدة لتجارة السيارات
رام الله 02 298 51 34 نابلس 09 238 37 31



المواطن يسأل: أين حقوق موظفي المياومة، ومن يحميهم؟

حياة وسوق - هاني بياتنة - تصوير: عصام الريماوي

موظفو وعمال المياومة هم أبرز من يدفع ثمن لقمة العيش مضاعفا في سوق مخنوقة بالبطالة. لا ضمان ولا تأمين ولا حقوق غير المبلغ المقطوع الذي تتقاضاه نظير عمل يتقاضى لقاءه نظراؤك أو من هم أقل منك تأهيلا رواتب أفضل وحزمة خدمات ليس لك سوى أن تحلم بها، وأن ترضى بالواقع المر.. فما الذي رماك على المر؟ لكن الحكومة والنقابات مقصرة من جانبها بحقوق هذه الفئة، كما يقول مواطنون التقاهم (حياة وسوق)، فعليها أن تؤسس لسوق عمل تسودها علاقات صحية بين العامل ورب العمل لا يضر فيها أي من الطرفين.



بلال سعيد
موظف قطاع خاص

غياب المجلس التشريعي من أهم المشكلات التي تحول دون حل هذه القضية. ووزارة العمل ونقابة العاملين واتحاد العمال يتحملون هذه المسؤولية، واغلب موظفي المياومة يعملون بسبب الحاجة فلا يوجد لهم ضمان اجتماعي أو تأمين صحي أو حتى اجازات وهذا مخالف للقانون، حيث أن المرجع الأساسي في علاقة الموظف بمؤسسته هو عقد العمل، لكن هذه الفئة تقع بين ناري البطالة واهواء اصحاب العمل.



صبي حمداني
موظف في مديرية تربية ضواحي القدس

حقوق موظفي المياومة ضائعة بسبب عدم وجود نقابات او قوانين تحميهم، وهذا بحاجة الى قرار سياسي من المجلس التشريعي او جهات الاختصاص مثل وزارة العمل. يجب ان تتم مناقشة قضية هؤلاء الموظفين ككافة الموظفين في كل القطاعات ووقف الازدواجية في التعامل، هناك وسائل للحماية الاجتماعية يجب على الوزارة او المؤسسة ان تتقيد بها.



عبد المنان حواري
موظف بنك

لا توجد حماية حقيقية لهم بسبب ضعف القانون وغياب الرقابة المهنية عليهم من قبل وزارة العمل ونقابة العاملين التي هي اصلا للموظفين العموميين فقط وهذا خطأ، فهناك موظفو مياومة في القطاعات الخاصة والمؤسسات الاهلية، ويجب ان يكون هناك اعتمادات مالية للعمل عادلة ووفق معايير تنص عليها اللوائح والقوانين، وزارة العمل ونقابة العاملين تتحمل عبء هؤلاء الموظفين فلا يجوز ترك امرهم.



ايمن الشعراوي

رئيس ديوان الامين العام للمؤتمر الوطني للقدس

حقوق هؤلاء الموظفين غير موجودة، والخلل في القانون والنقابات ووزارة العمل التي عليها الدور الاكبر في طرح هذه القضية لأعلى المستويات وايجاد طريقة لحل مشكلتهم، لكن الحاجة هي أهم مشكلة تواجه هؤلاء الموظفين، لذا نرى انه من الضروري ان تضع الحكومة قضيتهم ضمن خطتها المالية المستقبلية لأنه لا يجوز ان يظلوا رهينة اهواء صاحب العمل او الوزارة التي تضع العقد لأنه في هذه الحالة سيد الموقف.



رائد صلاحات

موظف في شركة المسروجي

موظف المياومة لا توجد له حماية مهنية او اجتماعية فهو يعمل بأجرة يوم العمل وهذا مناف للقانون فلا بد من ايجاد قوانين تضمن لهم الحماية بكافة انواعها من تأمين واجازات وعلاوات وعطل رسمية، بالإضافة الى ايجاد نقابات تدافع عن حقوقهم، فرواتب هؤلاء الموظفين متدنية مع الحالة الاجتماعية الصعبة لذا على وزارة العمل وكافة المؤسسات الرسمية والاهلية ان تضع خطط عمل لايجاد مخرج لوضع موظفي المياومة.



عماد نواججة

موظف حكومي

لا توجد حماية قانونية ولا اجتماعية ولا مهنية لهذا القطاع من الموظفين، والأولى من جميع الجهات المسؤولة ان تبحث عن الحقوق القانونية لموظفي المياومة، من امتيازات واجازات وتأمين صحي، وايجاد حلول جذرية لموضوع موظفي المياومة من خلال تحويلهم إلى موظفين مصنفين، لأنه الحل الوحيد لمشكلاتهم المتعددة، وذلك باستيعابهم وفق آلية عمل قانونية، وبرنامج محدد لفترة العمل وليس تركهم للعمل لفترة بناءً على اهواء اصحاب العمل.

إلى رجال الأعمال والمؤسسات والشركات...

اختر البرنامج المناسب وخلي فاتورة موبايلك آخر همك

4 برامج جديدة تناسب احتياجاتك دون شروط مبهما، مع مجموعة واسعة من الأجهزة



لمزيد من المعلومات وتنسيق زيارتكم:

• الاتصال على 056-800-2200 • أو إرسال استفساراتكم على فاكس رقم 02-242-5416 • أو على البريد الإلكتروني

• salesteam@wataniya.ps • أو مراجعة مفارص الوطنية موبايل

الوطنية موبايل | أنت الراوي
wataniya mobile



هذه
الزاوية
برعاية

ماذا لو كنت رئيسا لجمعية تطوير القطاع الاقتصادي - طولكرم؟

حياة وسوق - مراد ياسين

تفاوتت آراء المواطنين الكرميين حول رؤيتهم لتطوير الواقع الاقتصادي للمحافظة فمنهم من ركز على أهمية جلب المشاريع الاستثمارية الإنتاجية التي توفر فرص عمل جديدة لآلاف المواطنين العاطلين عن العمل، ودعا البعض الآخر إلى إعادة النظر في الاستراتيجيات الاقتصادية القائمة، ومنهم من ركز على أهمية تمويل الحكومة والجهات ذات الاختصاص للمشاريع الاستثمارية الكبيرة وفتح أسواق جديدة واجتذاب شركاء من الخارج بدلا عن الشريك الإسرائيلي.



خالد حسونة
رئيس نقابة أصحاب المشاغل

يجب التركيز على تنظيم القطاع الخاص بشكل جدي ليكون قادرا على النهوض بالوضع الاقتصادي عبر التخطيط الجيد لإقامة المشاريع الاستثمارية وتوفير قوة تمويلية بفوائد منخفضة للقيام بمشاريع استثمارية قادرة على النهوض بواقع الاقتصاد في المحافظة، ولعملت على تذليل العقبات التي تعترض عملهم وفتح أسواق تصدير للخارج بعيدا عن هيمنة الاحتلال، ولقمت بالبحث عن مستثمرين وممولين لإقامة مشاريع حيوية إنتاجية ذات جودة عالية بحيث تكون قادرة على منافسة المنتجات الأجنبية.



رافت بلعوي
مواطن

يجب أن تساهم جمعية تطوير القطاع الخاص محليا وعربيا ودوليا في تأمين رواتب الموظفين وتوفير الضمان الاجتماعي للعمال والعاطلين عن العمل، فاذا لم يحصل المواطن الفلسطيني على مصدر رزقة اليومي ستنهال البلد اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، ولو كنت رئيسا للجمعية لعملت على توجيه رؤوس الاموال لإقامة المصانع الإنتاجية التي توفر فرص عمل للمئات من الموظفين العاطلين عن العمل، ما يساهم في تعزيز صمود المواطنين أمام مخططات الاحتلال الرامية إلى تضيق الخناق على الفلسطينيين لتهمجهم من أرضهم ووطنهم.



عبد الكريم عودة
صحفي

لو كنت رئيسا لجمعية تطوير القطاع الخاص لقممت بدراسة أسباب إغلاق العديد من المشاريع الحيوية في محافظة طولكرم وتحديد قطاع النسيج الذي تعرض لضربة قاصمة خلال الفترة الأخيرة في المحافظة الكرمية التي كانت تعتبر من أفضل المحافظات الفلسطينية في هذه التجارة وكان يعتاش منها الآلاف من العاملين من أبناء المحافظة، ولسلطات الضوء على مشكلة تسويق المنتجات الفلسطينية داخل إسرائيل وفي العالم الخارجي، ولقمت بمعالجة المشاكل الضريبية التي يعاني منها التجار سواء من الجانب الإسرائيلي أو الفلسطيني.



فيسل سلامة
رئيس اللجنة الشعبية لخدمات مخيم طولكرم

لو كنت رئيسا للجمعية لعملت فورا على توفير فرص عمل للخريجين والعاطلين عن العمل وتحديد فئة الشباب كونهم لديهم الطاقات والإبداعات والإمكانات الكبيرة للمساهمة في بناء الوطن، ولركزت على تطوير الواقع الاقتصادي للمحافظة الكرمية من خلال حث رجال الأعمال الفلسطينيين في الداخل والخارج على إقامة المشاريع الإنتاجية التي توفر فرص عمل للمواطنين وتساهم في تطوير الحركة التجارية للمدينة.



حسين الشيخ علي
مواطن

يجب التركيز على موضوع التنمية وإقامة المشاريع الإنتاجية وليست الخدمية، فالمشكلة الرئيسية في تردي الوضع الاقتصادي للوطن ككل تكمن في سوء التخطيط للمشاريع القائمة والمقترحة وعدم وضع الدراسات اللازمة بطريقة سليمة، ويجب إعادة النظر في الخطط الاستراتيجية المتبعة في المجال الاقتصادي، كوننا شعبا تحت الاحتلال ومؤسساتنا الاقتصادية ضعيفة جدا ومواردنا الاقتصادية معدومة، ونعيش في مرحلة بدائية في التنمية ولم نصل بعد إلى الخطوات الأولى في هذا المجال.



خالد الزغل
مدير عام دائرة التطوير في محافظة طولكرم

سأوجه كل جهودي لدعم القطاع الخاص كونه الأهم في أحداث التنمية الاقتصادية المستدامة، ويحتاج إلى توفير كل الظروف المناسبة والملائمة لتطويره، ولعملت على جلب الاستثمارات اللازمة وتحديد في مجال الإنتاج لخلق فرص عمل جديدة للخريجين والعاطلين عن العمل والعمال على حد سواء، ما يخلق موارد مالية جديدة للدولة المرتقبة ما يمكنها من الوفاء بالتزاماتها ومصروفاتها المالية تجاه المواطنين.

حملات دعم المنتج الوطني: واقع أم شعار؟



دعم المنتج الوطني

حياة وسوق
عاطف أبو الرب

يدور الحديث في الآونة الأخيرة عن تعزيز المنتج المحلي، فمن جهة نظمت العديد من الحملات لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية، ومن جهة ثانية هناك حملات لدعم المنتج المحلي، ومع كل هذا فالمنتج المحلي، خاصة المنتج الصناعي لا يحظى بنصيب يتناسب مع الحراك الدائر على الساحة، ترى ما هي أسباب تدني حصة المنتج المحلي؟ وعلى من تقع مسؤولية هذا الواقع؟ وما هو المطلوب من المنتج الفلسطيني؟ وماذا يحتاج المنتجون لتطوير صناعاتهم؟ هذه الأسئلة وغيرها نطرحها على عدد من صناعيي وتجار محافظة جنين، للمساهمة في قراءة موضوعية لقدراتنا الانتاجية والتعرف على سبل تطوير هذه المنتجات.

أبو السباع: نريد معاملة المنتج المحلي أسوة بالمنتج الإسرائيلي

حاتم أبو سباع، صاحب مجموعة شركات أبو السباع قال: من الجانب الرسمي لا نريد دعماً، بقدر ما نريد حماية، نريد معاملة المنتج الفلسطيني بنفس الطريقة التي يعامل بها المنتج الإسرائيلي، نريد أن يخضع المنتج الإسرائيلي لنفس الفحوصات، وتتم مراقبته كما تتم مراقبة المنتج المحلي، وأضاف سنوياً احتاج موافقة سبع عشرة مؤسسة عند الترخيص، هذا إضافة إلى قيود كثيرة نخضع لها، ولا يخضع لها المنتج الإسرائيلي، الذي يغرق الأسواق. وقال ما يدور عن حملات لدعم المنتج المحلي كلام، وللاستهلاك المحلي، فالواقع يشير إلى صورة مختلفة، فلا دعم للمنتج الفلسطيني. وأضاف حتى ما كنا نحصل عليه من إعادات ضريبية صار أصعب من السابق، وهذا يعني أن الواقع غير ما يتم الحديث عنه في الإعلام. أما على صعيد المواطن، والمؤسسات الأهلية، فقال على المؤسسة الصناعية أولاً أن تقدم منتجاً منافساً وبسرعة يشجع المواطن على الإقبال على شرائه، هذا مع أهمية أن تكون هناك توعية وطنية لقيمة وجود صناعات وطنية في فلسطين. وأخيراً أتمنى أن تتحول الشعارات لواقع على الأرض.

من جانبه، يقول محمد السعدي، وهو صاحب مصانع مواد غذائية في جنين، إن دعم المنتج الوطني مجرد كلام، ورأي عام، ولا يوجد أي فعل على الأرض، والحديث عن دعم للمنتج الوطني ليس حقيقياً. ويمكن تطوير آليات عملية لدعم المنتج الوطني، وذلك بتضافر جهود كل الأطراف ذات العلاقة، فمن جهة على مؤسسات السلطة الفلسطينية معاملة المنتج المحلي بنفس الشروط التي تتعامل فيها مع المنتج المستورد، يعني لا يجوز أن تكون الشروط والمواصفات المطبقة على المنتج المحلي أصعب من تلك المطبقة على المنتج المستورد. هذا من جهة، ومن جهة ثانية يمكن أن تكون للمنتج المحلي أفضلية في المؤسسات الرسمية، خاصة أن لدينا منتجا محلياً بمواصفات ممتازة. ولا يعقل أن تبقى النظرة للمنتج المحلي باعتباره أقل جودة من غيره من المنتجات.

ولتطوير آليات عمل تساهم بتحقيق دعم حقيقي للمنتج الوطني يقول السعدي: هذه مسؤولية جماعية يشارك بها المؤسسة الحكومية، والقطاع الخاص من المنتجين، وكذلك مؤسسات المجتمع المدني، حيث المطلوب تعزيز ثقافة تقبل المنتج الوطني، لأن هناك فهماً خاطئاً فيما يتعلق بالمنتج الفلسطيني.

أما عدنان مساد وهو أحد مالكي مصنع شيبس وآخر للعصائر في جنين فيقول إن قصة دعم المنتج الوطني مجرد كلام في الإعلام، فما يجري عكس ذلك تماماً، فلا توجد أية محفزات للمنتجات المحلية، بل ما يجري يعتبر تعقيدات وعراقيل، تضعها المؤسسة الرسمية بوجه المنتج المحلي. وما يقال في الإعلام لا يتجاوز المكان الذي يقال فيه، فإن ذكر في صحيفة، فإن موقعه في الصحيفة، وإن قيل عبر الإذاعة يتطير في الهواء. وهذا ليس مجرد رأي بل واقع نعيشه نحن الذين نعمل في الصناعة، فمثلاً هناك قانون يمنع استخدام المحليات الصناعية في الصناعات الغذائية المنتجة محلياً، في حين توجد في السوق المحلية عشرات، بل مئات الأصناف المستوردة التي تستخدم المحليات الصناعية، وهذا مثبت من بطاقة التعريف لهذه المنتجات، يعني نحن ممنوعون من استخدام المحليات الصناعية، ويجب علينا استخدام السكر، والسكر فقط، في حين أن المستورد يستخدم محليات صناعية.

أما الجانب الشعبي، أو المؤسسات الأهلية، فدورا مجرد حديث إعلامي، ورغم عملنا في الصناعة منذ سنوات لم نلمس أية جهود لدعم منتجنا، وهذا مثبت، وأتمنى أن يتم التركيز على تعزيز ثقافة استخدام المنتج المحلي، بدلاً للمستورد، خاصة أن صناعاتنا المحلية تتفوق في كثير من الأحيان على مثيلاتها المستوردة، خاصة تلك

الصناعات التي لا تخضع لمراقبة حقيقية من قبل المؤسسات المسؤولة عن الرقابة.

أبو بكر: حملة دعم المنتج الوطني للإعلام فقط

من جهتها، نفت النائب في المجلس التشريعي نجاة أبو بكر وجود حملة حقيقية لدعم المنتج الوطني، وقالت ما يدور فقط للإعلام، ولكن على الأرض لا يوجد ما يؤكد نوايا السلطة والمؤسسات لتعزيز المنتج الوطني، وقالت لو كانت هناك خطة لتم منع دخول المنتجات الإسرائيلية للسوق المحلية، أو على الأقل الحد منها، ولو كان حقيقة هناك حملة لدعم المنتج الوطني لخلقنا ثقافة الاقتصاد والاستهلاك المقاوم، فلا يعقل أن نعيش حالة مواجهة مع الاحتلال، ونستهلك منتجاته، وذلك بحجج غير مقبولة، ولا يعقل أن نبني وطناً دون اقتصاد. وعاتت أبو بكر للفترات السابقة، عادت لفترة الانتفاضة الأولى، حيث كان هناك سعي حقيقي لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية، وتعزيز المنتجات الوطنية. وقالت في الوقت الذي نسمع فيه عن حملات لدعم المنتج الوطني نرى هناك المزيد من القيود والرسوم والضرائب على هذا المنتج، فهل يعقل أن زيادة الرسوم والضرائب من شأنها أن تدعم المنتج الوطني؟ وقالت في الوقت الذي تفرض فيه الدوائر المزيد من القيود على مصانعنا المحلية، نرى أن الانتاج الإسرائيلي يدخل أسواقنا بدون رقيب، وهناك الكثير من المنتجات التي تحتوي مواد محرمة، ولا يتم تسويقها حتى داخل دولة الاحتلال، وهي متداولة في الأراضي الفلسطينية، ومع أننا يجب أن نقاطع هذه المنتجات بدوافع وطنية، ومع أنها غير مطابقة للمواصفات الصحية، إلا أننا نجدها في أسواقنا. ودعت أبو بكر لموقف واضح يساهم بتحويل هذه الشعارات لأفعال وبرامج على الأرض، حيث أننا بدعم المنتج المحلي سنوفر فرصاً لتشغيل آلاف العمال، إلى جانب تفعيل دور المقاطعة، وإذا لم يتم تحويل هذه البرامج لحقائق على الأرض فلن يتغير شيء، وطلبت أن يبدأ الفعل من رام الله، ومن مراكز القوى، وقالت لا يعقل أن تملأ إعلانات الشركات الصهيونية شوارعنا، ونأتي لنقول حملة لدعم المنتج المحلي.

أما محمد أبو الهيجا وهو ناشط اجتماعي فيقول إن التجاوب الشعبي مع دعوات كهذه دون المستوى المطلوب، وذلك لأسباب كثيرة، من بينها الجهات القائمة على تنظيم هذه الفعاليات، والطريقة التي تروج لها بها. كما أن الظرف العام الذي تمر به البلاد ينعكس على

مستوى التجاوب مع الحملات التي تهدف إلى دعم المنتج الوطني. حالياً القضية تمر بمأزق سياسي قوي، هذا من شأنه أن يؤثر بصورة سلبية على تفاعل المجتمع مع دعوات تعزيز المنتج الوطني. وأضاف مهما يكن فإن هناك حاجة للمزيد من الدعوات، والمزيد من الحملات، ولكن علينا أن نعمل بالتعاون مع مختلف الأطراف ذات العلاقة، خاصة التربية والتعليم، فالقضية تحتاج لتعميم ثقافة دعم المنتج الوطني، وهذا العمل تراكمي، وليس موسمي، حيث انني أرى أن المطلوب تراكم التجارب، والبناء على ما قام به الآخرون. ومهما يكن فلا بد من تعزيز الوعي بأهمية دعم المنتج الوطني، ليصبح ذلك جزءاً من ثقافة كل مواطن.

أبو الحسن: الغرفة التجارية ليس لها علم بالحملة

عضو غرفة تجارة جنين محمد أبو الحسن قال: نحن في غرفة تجارة جنين لا نعلم عن أي حملة من هذا القبيل، وإن كانت هناك حملات أصلاً، فهذا أمر جيد، ولكن لا يعقل أن تكون لدينا حملة لدعم المنتج الوطني، والغرفة التجارية في أي محافظة لا تعلم بذلك، وهذا دليل على أن هذه الحملات ليست بالمستوى المطلوب. ومن خبرتنا فإن الحديث عن دعم المنتج الوطني شعارات، فكل مؤسسة تحاول أن تعمل هنا تواجه بالعديد من العراقيل والعقبات، التي تحبط المستثمرين.

وعن دور الغرفة في تعزيز المنتج الوطني قال اتصلنا بدوائر السلطة للبحث في سبل دعم المنتج المحلي، ولكن بكل أسف مستوى الاستجابة لا يبعث على الأمل، فالأهم من وجهة نظر السلطة الإيرادات، وهذا أمر صحيح، ولكن بصورة نسبية. فالأمر لا يتوقف عند تحصيل رسوم، بل الأمر يقاس بمدى تقديم الخدمات، وحيث ان الكثير من الإجراءات تتوقف عند حد جباية الرسوم، فهذا من شأنه أن يثني المستثمرين عن العمل، ويحد من قدرة المنتج الوطني على منافسة بقية المنتجات سواء كانت القادمة من دولة الاحتلال، أو تلك المستوردة.

خلاصة القول: عظيم أن تكون لدينا حملات وطنية، ولكن يجب أن تكون شاملة للوطن، وإلا فقدت فكرة الوطنية، وجميل أن تأخذ التجارب السابقة بعين الاعتبار، وإلا بدأت من الصفر، وأجمل من ذلك أن القائمين على الحملة قدوة حسنة في مجال مقاطعة منتجات الآخرين، والتمسك بالمنتج الوطني، ممارسة لا قول.

تبديل في مراكز استحقاق الأرباح مع بدء زخم اجتماعات الهيئات العامة

أغلق مؤشر القدس نهاية الأسبوع الماضي عند المستوى 469.48 نقطة متراجعا بنسبة 3.43٪، تزامنا مع ارتفاع ملحوظ في قيمة التعاملات بنسبة 67.42٪ مقارنة بالأسبوع الذي سبقه، وذلك اثر تداول 3.13 مليون سهم بقيمة 11.27 مليون دولار. ووسط روتينية تراجع أسعار الشركات اثر توزيعها أرباحا نقدية، وما ينتج عنها من محاولات تغيير للمراكز الاستثمارية بهدف استحقاق التوزيعات لتعظيم العائد الاستثماري، تراجع مؤشر القدس خلال الأسبوع مسجلا أدنى مستوى اغلاق له خلال عام 2012 عند المستوى 467.47، فيما ارتد لمستويات أعلى في جلسة نهاية الأسبوع، اثر تراكمات شرائية حول مستويات المقاومة لبعض الشركات ذات الأوزان الثقيلة في المؤشر، مدعومة بمؤشرات سوقية جذابة، تزامنت مع ارتفاع ملحوظ في قيمة التعاملات رفعت منها تنفيذ صفقة مؤسساتية على سهم الاتصالات الفلسطينية.

بنك فلسطين BOP - انخفاضا بنسبة 0.65٪ مغلقا عند المستوى 3.08 دولار، اثر تداولات بلغت قيمتها 0.25 مليون دولار. من الجدير ذكره أن البنك سيعقد اجتماعا لمجلس ادارته بتاريخ 2012/4/22. وفي نفس القطاع، نشط سهم بنك القدس QUDS في تداولاته حيث بلغت قيمتها 0.11 مليون دولار، ليغلق السهم عند المستوى 0.93 دولار منخفضا بنسبة 4.12٪. وعلى صعيد توصيات مجالس الادارة بخصوص توزيع الأرباح، عقد مجلس ادارة بنك الاستثمار الفلسطيني PIBC اجتماعا بتاريخ 2012/4/10، حيث رفع توصية لهيئته العامة المزمع عقدها بتاريخ 2012/5/24 بتوزيع 4٪ أرباحا نقدية على المساهمين، لتسجل

«باديكو القابضة» العاملة في القدس - فندق «سان جورج لاندمارك» بشراكة أردنية فلسطينية، حيث أعادت تأهيله باستثمارات تزيد على 10 ملايين دولار كفندق خمس نجوم وأسندت تشغيله لشركة «LAND MARK» الأردنية. فيما لم تشهد شركات «باديكو القابضة» تداولات ملحوظة خلال الأسبوع، فقد أغلق سهم شركة فلسطين للاستثمار العقاري PRICO عند المستوى 0.74 دينار متراجعا بنسبة 1.33٪، كما أغلق سهم شركة فلسطين للاستثمار الصناعي PIIC عند المستوى 1.28 دينار منخفضا بنسبة 1.54٪. في قطاع البنوك والخدمات المالية، حقق سهم أكبر بنك من حيث القيمة السوقية -

مؤشرات البورصة وأكثر الربحين

المؤشر/ فلسطين	الافتتاح	الإغلاق	التغيير	رمز الشركة	الافتتاح	الإغلاق	التغيير
القدس	486.14	469.48	-3.43%	ABRAJ	0.96	1.00	4.17%
البنوك والخدمات المالية	98.80	97.99	-0.82%	JCC	1.08	1.12	3.70%
الصناعة	63.64	62.9	-1.16%	AIG	0.33	0.34	3.03%
لتأمين	49.17	48.31	-1.75%	PCB	0.84	0.86	2.38%
الاستثمار	21.88	21.68	-0.91%	NCI	0.57	0.58	1.75%
الخدمات	51.15	48.61	-4.97%	TRUST	2.90	2.95	1.72%

ملخص أداء الاسبوع

البيان	الأسبوع الحالي	الأسبوع السابق	نسبة التغيير	المعدل اليومي للأسبوع الحالي 2012	المعدل اليومي لسنة 2011	نسبة التغيير
عدد الأسهم	3,130,295	3,535,986	-11.47%	626,059	744,131	-15.87%
القيمة بالدولار	11,267,625	6,730,218	67.42%	2,253,525	1,474,388	52.84%

الشركات الأكثر نشاطا خلال الأسبوع

شركة	عدد الأسهم المتداولة	القيمة بالدولار	سعر الافتتاح	سعر الإغلاق	نسبة التغيير	أسعار 52 أسبوع	
						أعلى سعر	أدنى سعر
PALTEL	1,238,533	9,121,541	5.50	5.10	-7.27%	5.58	4.95
PADICO	1,202,149	1,275,377	1.07	1.06	-0.93%	1.34	0.98
BOP	81,572	250,355	3.10	3.08	-0.65%	3.70	2.79
QUDS	119,284	115,267	0.97	0.93	-4.12%	1.10	0.93
PSE	22,000	110,200	5.07	5.00	-1.38%	5.20	5.00
GCOM	179,889	74,820	0.42	0.42	0.00%	0.70	0.41
WATANIYA	48,100	55,843	1.17	1.17	0.00%	1.31	1.10
PEC	40,724	50,880	1.25	1.26	0.80%	1.27	1.06
ISBK	42,023	33,471	0.81	0.79	-2.47%	0.93	0.75
PRICO	30,056	31,689	0.75	0.74	-1.33%	0.98	0.67

الاحتجاجات العمالية تتواصل وصندوق النقد يطلب 500 مليار من «العشرين»

الأسواق تراقب تطورات الديون السيادية في إسبانيا وإيطاليا

منطقة اليورو على مدى أكثر من عشر سنوات، وقدرت ايلزا فورنيرو وزيرة العمل الإيطالية عدد الذين أحيوا للتقاعد المبكر الذين سيتضررون من القواعد الجديدة بنحو 65 ألف عامل. وتقضي الإصلاحات برفع الحد الأدنى لسن المعاش للعديد من العاملين اعتباراً من هذا العام.

وتقول الوزيرة إن التعديلات على التشريع الأصلي ستضمن لجميع المتضررين تغطية كافية لكن الأرقام مختلف عليها مع النقابات العمالية التي تقول إن نحو 300 ألف عامل سيتأثرون بالقرارات. القليل من الطمأنينة جاء من مجموعة العشرين التي قال مسؤولون فيها إن من المتوقع أن توافق المجموعة على تعزيز موارد صندوق النقد الدولي بما بين 400 و500 مليار دولار بدلاً من 600 مليار دولار طلبها الصندوق في بداية الأمر.

والغرض من هذه الأموال الإضافية هو منح صندوق النقد -الملاذ الأخير لإقراض الحكومات- مزيداً من الموارد لمواجهة أزمة الديون السيادية التي سببتها سياسات بعض دول منطقة اليورو مثل اليونان والبرتغال وإيرلندا.

وسيجتمع وزراء مالية مجموعة العشرين خلال الأسبوع في واشنطن لمناقشة طلب صندوق النقد لمزيد من الموارد بعد أن عززت منطقة اليورو حجم مواردها الخاصة.

وقالت كريستين لاغارد مديرة صندوق النقد إن التوصل إلى اتفاق قد يستغرق بعض الوقت وهذه إشارة إلى أن الاجتماع قد لا يكون الاجتماع الحاسم. لكنها قالت أيضاً إن صندوق النقد قد لا يحتاج المبلغ الكبير الذي كان يعتقد أنه بحاجة إليه قبل بضعة أشهر لأن المخاطر الاقتصادية والمالية انحسرت وانخفضت الاحتياجات التمويلية للصندوق.

وقال المسؤولون إن حاجة صندوق النقد للموارد تضاءلت لأن القروض الرخيصة طويلة الأجل التي قدمها البنك المركزي الأوروبي غطت احتياجات إعادة التمويل لحكومات منطقة اليورو في فترة ذروة الطلب في الربع الأول.

وقال مسؤول من مجموعة العشرين «اتوقع أنها ستكون بين 400 و500 مليار دولار والأمر يتوقف بشدة على حجم المبالغ التي ستتعهد بها الاقتصادات العالمية الكبرى والاقتصادات الأوروبية التي ليست في منطقة اليورو».

من جانب آخر، لم تستبعد لاغارد، فشل خطة إنقاذ اليونان من شبح الإفلاس واضطرابها للخروج من منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي، وفقاً لما ذكرته في مقتطفات نشرت من مقابلة لها مع شبكة «سي بي إس» الأميركية. وشارك فيها وزير المالية الألماني فولفغانغ شوبيله وركز شوبيله ولاغارد في المقابلة على الأزمة اليونانية والأسباب التي جعلت اقتصاد هذه الدولة الضعيف يهدد كل منطقة اليورو بعد أن بلغ إجمالي الدين العام 168 في المئة من إجمالي الناتج المحلي، وقالت لاغارد: «لا يزال هناك دواء لمعالجة الأزمة وهذا ما يحدث في دول الجنوب بمنطقة اليورو بالإضافة إلى إيرلندا، إلا أن هذا لم يجعلها تستبعد احتمال تجنب اليونان للإفلاس والخروج مجبرة من منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي. وتعتبر المقابلة جزءاً من تحقيق لبرنامج يشارك فيه وزير المالية الألماني فولفغانغ شوبيله.



متظاهرون يساريون في روما ضد الاجراءات التقشفية لحكومة مونتي.

الماضي. فيما تراجعت عائدات سندات العامين إلى 0.11 في المئة، وهو أدنى مستوى لها منذ عام 1990. تراجع عائدات السندات الألمانية يعود إلى ارتفاع الطلب بسبب تجدد المخاوف المتعلقة بأزمة الديون السيادية في إسبانيا التي تمثل مصدراً دائماً للمخاوف منذ بضعة أشهر، يقول هذا الخبير الاقتصادي الذي يضيف: «على الرغم من فترات التحسن التي يشهدها الاقتصاد الإسباني إلا أن المخاوف لا تزال قائمة تماماً كما اليونان غير أن الوضع يبدو أصعب بالنسبة لإسبانيا نظراً للحجم الهائل للديون الإسبانية التي تبعث الخوف والتردد لدى التجار والمستثمرين».

وكان رئيس الوزراء الإسباني، ماريانو راخوي، حذر من أن مستقبل البلاد «على المحك» بسبب مخاوف الأسواق من الديون السيادية، مطالباً بضرورة دعم موقف الحكومة في تخفيض الإنفاق. المفوضية الأوروبية عبرت من جهتها عن ثقتها في قدرة مدريد على تخطي الأزمة مؤكدة عدم حاجتها لحزمة مساعدات مالية على غرار اليونان أو البرتغال. وكان ألاف من أعضاء النقابات العمالية خرجوا في مسيرات في روما الجمعة احتجاجاً على إصلاحات معاشات التقاعد في أحدث بادرة على تنامي المعارضة ضد الإصلاحات الاقتصادية التي أعلنها رئيس الوزراء ماريو مونتي.

ويقول المحتجون إن القواعد الجديدة ستترك عشرات الألوف من العاملين الذين أحيوا للتقاعد حديثاً دون معاشات. وخرج الألاف رغم الأمطار للمشاركة في المظاهرة وحمل كثير منهم الأعلام الحمراء لأكثر اتحاد عمالي في البلاد الذي نظم المسيرة مع اتحادات أكثر اعتدالاً.

وتؤكد المظاهرة الضخمة اتساع نطاق الاستياء من حكومة الفينيين غير المنتخبة التي يرأسها مونتي. وقال انطونيو لوبانو (58 عاماً) وهو عامل طباعة متقاعد مشارك في المظاهرة «أنا لا أكره مونتي لكن الفينيين يتعاملون مع الأرقام وهم لا يدركون أن وراء هذه الأرقام اشخاصاً حقيقيين».

وتجاهد الحكومة لفرض إصلاحات صعبة على اقتصاد مثقل بالديون كان من الأكثر ركوداً في

وأقر راخوي بأن إسبانيا تمر بوضع صعب، ولكن حكومته تقوم بما يتوجب عليها فعله، مبيناً أنه لا توجد أي دولة في منطقة اليورو قامت بما نفذته حكومته في غضون 100 يوم بهدف خفض العجز في الموازنة. وقال إن حكومته ستواصل المضي قدماً في خططها من أجل تطبيق الإصلاحات. أما في روما، فقد طرحت الخزنة الإيطالية أربع مجموعات من سندات الديون متفاوتة الأجل بقيمة إجمالية بلغت 4 مليارات و884 مليون يورو، مع ارتفاع فائدة السندات مستحقة السداد على ثلاثة أعوام.

وأعلن البنك المركزي الإيطالي في بيان أن الخزنة أصدرت سندات لأجل ثلاثة أعوام بقيمة مليارين و884 مليون يورو، بفائدة قدرها 3.89 في المئة مقابل 2.76 في المئة في عملية الطرح المماثلة السابقة، التي أجرتها في آذار الماضي. وطرحت الخزنة الإيطالية كذلك سندات مستحقة السداد عام 2015، بقيمة 395 مليون يورو وفائدة قدرها 3.92 في المئة، وأخرى مستحقة السداد عام 2020، بقيمة 687 مليون يورو وفائدة بنسبة 4.04 في المئة.

كما أصدرت سندات ديون مستحقة السداد عام 2023 بقيمة 918 مليون، بفائدة بلغت 5.57 في المئة. أما في الاقتصادات الكبرى وبالتحديد في باريس، فإن الاقتصاد الفرنسي عجز عن تحقيق أي نسب نمو تذكر في الثلاثي الأول من العام الحالي. هذا ما أعلن عنه البنك المركزي الفرنسي الذي أكد أن الأنشطة الاقتصادية قد تشهد كذلك حالة ركود طيلة الأشهر المقبلة. البنك المركزي الفرنسي حذر أيضاً في تقريره الشهري من التأثيرات السلبية لتراجع الأنشطة الاقتصادية على الرغم من نجاح الاقتصاد الفرنسي، وهو ثاني أكبر اقتصاد في منطقة اليورو في تجنب الدخول في حالة ركود العام الماضي، وفي برلين، عائدات السندات الألمانية لأجل عشر سنوات سجلت تراجعاً إلى مستوى قياسي منخفض بلغ 1.7 في المئة مقتربة بذلك من مستواها القياسي الأدنى عند 1.63 في المئة المسجل يوم الثالث والعشرين من أيلول

تستمر الأسواق العالمية الأوساط والدوائر الأوروبية المختلفة في متابعة التطورات المالية والاقتصادية في إسبانيا وإيطاليا، في ظل مساع أوروبية لتفادي أي خطر جديد قد يهدد منطقة اليورو، التي تعاني من أزمة الديون السيادية التي ضربت حتى الآن اليونان وأيرلندا والبرتغال، واتخذت المؤسسات الاتحادية والدول الأعضاء قرارات من شأنها، أن تتفادى تفاقم الأوضاع أو انتقال العدوى إلى دول جديدة.

ومن جانبه، أكد رئيس الحكومة الإسبانية ماريانو راخوي أنه لم يتم طرح إمكانية منح خطة إنقاذ لإسبانيا، كما تعهد بعدم طرح هذا الأمر مطلقاً. بينما طرحت الخزنة الإيطالية الخميس أربع مجموعات من سندات الديون متفاوتة الأجل، بقيمة إجمالية بلغت 4 مليارات و884 مليون يورو، مع ارتفاع فائدة السندات مستحقة السداد على ثلاثة أعوام.

وفي برلين، فإن عائدات السندات الألمانية لأجل 10 سنوات سجلت تراجعاً إلى مستوى قياسي منخفض بلغ 1.7 في المئة مقتربة بذلك من مستواها القياسي الأدنى عند 1.63 في المئة المسجل يوم 23 من أيلول الماضي. بينما تراجعت عائدات سندات العامين إلى 0.11 في المئة وهو أدنى مستوى لها منذ عام 1990. أما الاقتصاد الفرنسي فقد عجز عن تحقيق أي نسب نمو تذكر في الثلاثي الأول من العام الحالي. هذا ما أعلن عنه البنك المركزي الفرنسي الذي أكد أن الأنشطة الاقتصادية قد تشهد كذلك حالة ركود طيلة الأشهر المقبلة.

وفيما يتعلق بإسبانيا، فقد طلب رئيس الحكومة وبلهجة بدت تحذيرية تجاه رئيس الوزراء الإيطالي، ماريو مونتي، من الزعماء الأوروبيين أن يكونوا متحفظين عندما يتحدثون عن بلاده، التي تسعى إلى طمأنة الأسواق المالية بشأن قدرتها على مراقبة ماليتها العمومية. وكان رئيس الوزراء الإيطالي صرح بأن المشكلات المالية الإسبانية تمثل السبب الرئيسي للتوترات المتكررة، بشأن الديون في الأسواق الأوروبية، لكن حكومة مونتي نفت ذلك لاحقاً. وتقول الحكومة الإسبانية إنها حققت مدخرات في الميزانية منذ شهر قدرت بـ27 مليار يورو، وإنها تنتظر توفير 10 مليارات يورو إضافية، في قطاعات الصحة والترقية. وإلى الآن، لم تطلب إسبانيا دعماً مالياً من الاتحاد الأوروبي، إلا أن مصادر حكومية أعربت عن رغبة مدريد في الحصول على دعم من البنك المركزي الأوروبي بصفة خاصة، فيما تعتبر المفوضية الأوروبية أن إسبانيا ليست في حاجة إلى تلك المساعدة لإعادة تمويل بنوكها. وخلال مؤتمر صحفي عقده راخوي مع نظيره البولندي دونالد توسك في إطار الزيارة الرسمية التي يجريها إلى وارسو، قال راخوي: «لم يتم طرح إمكانية حصول إسبانيا على خطة إنقاذ ولن يتم طرحها»، كما طالب بالعمل على تفادي «إطلاق الإنذارات التي ليس لها أي مبرر».

وأضاف: «لا توجد حاجة ولا نية لإنقاذ إسبانيا، ومن الضروري أن يتم نقل هذا الأمر إلى الرأي العام للحيلولة دون إطلاق إنذارات لا مبرر لها» حول الوضع الاقتصادي للدول.

أرقام

7 مليارات دولار

ستنفقها سامسونج للإلكترونيات لبناء مصنع لرقائق الذاكرة (ناند) في الصين في أكبر خطة استثمار خارجية لإنتاج رقائق الذاكرة مع سعيها لتلبية الطلب المتزايد من ثاني أكبر اقتصاد في العالم. وأعلنت الشركة الكورية الجنوبية استثماراً أولياً قدره 2.3 مليار دولار في المشروع الذي يستغرق عدة سنوات وقالت إن تكلفته الإجمالية ستبلغ سبعة مليارات دولار. وقالت سامسونج أكبر منتج لرقائق الذاكرة في العالم الشهر الماضي إنها قررت بناء أول مصانعها لرقائق الذاكرة في الصين في منطقة شيان بإقليم شانشي.

133 مليون دولار

قيمة اتفاق وقعه الشيخ جاسم بن ناصر آل ثاني رئيس مجلس إدارة مجموعة «الجزيرة الدولية» مع شركة إيرلندية لتنفيذ وبناء مشروع فندق خمس نجوم ومجمع تجاري في محافظة الأحساء شرق السعودية. ويقام المشروع على مساحة إجمالية تصل إلى 45 ألف متر مربع، ويتوقع أن ينتهي خلال 24 شهراً. ويضم المشروع فندقاً من فئة الخمس نجوم وأندية صحية ومرافق ترفيهية ومطاعم ومجمعاً تجارياً، وقاعات وصلات عرض ومركزاً للأعمال، في حين تخطط الشركة الموكلة بالمشروع لتنفيذ مشاريع فندقية مماثلة في كل من الرياض ومدينة الخبر بالمنطقة الشرقية خلال الفترة المقبلة.

وذكر الشيخ جاسم آل ثاني ان المشروع يتكون من 200 غرفة وجناح ومجمع تجاري بأرقى المواصفات، إضافة إلى وجود أندية صحية خاصة للرجال والنساء ضمن المشروع، ومجموعة متنوعة من المقاهي والمطاعم. كما يضم المشروع أيضاً عدداً من القاعات المخصصة للاحتفالات والمؤتمرات ومركز أعمال ومسبحاً.

مليار دولار

قيمة مبادرة اعلنتها مؤسسة التمويل الدولية لدعم التدفقات التجارية المهمة في الدول النامية، التي مرت بانخفاض في وفرة التمويل التجاري نتيجة للأزمة المالية. وقال وليد المرشد، رئيس مؤسسة التمويل الدولية في السعودية والمسؤول الأول بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا «إن المؤسسة ستستثمر مبلغاً يصل إلى مليار دولار في برنامج تمويل السلع الأساسية، الذي سيتم إطلاقه لدعم تصدير واستيراد السلع والمنتجات الزراعية على مستوى العالم، ودعم واردات السلع المرتبطة بالطاقة في دول العالم الأكثر فقراً». كما أعلنت المؤسسة عن توسيع برنامج السيولة للتجارة العالمية من خلال استثمار مبلغ إضافي بقيمة مليار دولار في البرنامج، وفي إطار أول استثماراتها بموجب برنامج تمويل السلع الأساسية، صرفت المؤسسة 250 مليون دولار لبرنامج مع مؤسسة «سوسيتيه جنرال»، وهي مؤسسة في باريس تعمل في مجال تمويل السلع وتمتلك شبكة كبيرة من العملاء في الدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء والشرق الأوسط. وأوضح المرشد ان برنامج تمويل السلع الأساسية سيساعد في الحد من مخاطر نقص الغذاء والطاقة، وتحسين أمن الغذاء للفئات الأكثر فقراً في العالم، وهي الأشد تأثراً بأسعار الغذاء والطاقة المتزايدة.

25 مليار دولار

أذون وسندات خزينة تعتزم وزارة المالية المصرية طرحها لآجال 91 و182 و273 و364 يوماً وسندات آجال 3 و5 و7 و10 سنوات خلال الربع الحالي «نيسان - حزيران» من العام المالي الحالي 2011 - 2012. وأعلنت الوزارة، في جدولها الزمني لأذون وسندات الخزينة، انها ستطرح أذوناً بـ11 مليارات و31 و40 و40.5 مليار جنيه على التوالي. كما ستطرح سندات لأجل 3 سنوات (استحقاق نيسان 2015) بقيمة 10 مليارات جنيه، وأجل 5 سنوات (استحقاق نيسان 2017) بقيمة 7.5 مليار جنيه، وأجل 7 سنوات (استحقاق نيسان 2019) بقيمة 5 مليارات جنيه، وأجل 10 سنوات (نيسان 2022) بقيمة 5 مليارات جنيه. يذكر أن وزارة المالية طرحت أذوناً وسندات خزينة بقيمة إجمالية بلغت 485 مليار جنيه خلال 9 شهور، من تموز - آذار من العام المالي الحالي.



تقرير لوكالة تصنيف قد يقلب اتجاهات السوق.

وكالات تقارير الأسعار.. كائن غامض يحكم أسواق النقد والسلع الأساسية

فايننشال تايمز

منذ خمس سنوات، أثارت كلمة "ليبور" ضجة بين المستثمرين والصحفيين. وفي ذلك الوقت بدت عملية وضع معدلات الفائدة غامضة، إن لم تكن مملة. وبينما كان من الواضح أن منهجية ليبور كانت مفتوحة لاحتمالات سوء الاستخدام (نظراً لأنها تحدد المعدلات على أساس أسعار صفقات المضاربة في البورصة، وليس على سعر الصفقات الفعلية)، وكان هذا النظام قد ترسخ بصورة كبيرة، ولم تكن هناك تحقيقات إلا نادراً.

ولكن ذلك لم يعد موجوداً. ومنذ عام 2007، أثارت معدلات ليبور الجدل، كما أنه أصبح واضحاً أن أسعار "المضاربة" قد تكون في بعض الأحيان مشوهة، ولا سيما خلال أوقات الأزمات. وفي الآونة الأخيرة، بدأت الهيئات التنظيمية العالمية في التحقيق في المزاعم بأن المضاربين في بعض الأحيان يتلاعبون عمداً في معدلات ليبور بصورة ضخمة. وحتى الآن، وبعد سنوات من الإنكار، بدأت جمعية المصرفيين البريطانيين، المنظمة التي تدير ليبور، أخيراً في إجراء إصلاح واسع النطاق. ولكن مع الأسف فالإصلاح جاء متأخراً.

والسؤال الذي يمكن أن يتبادر إلى الأذهان هل يمكن أن يحدث شيء مشابه لذلك في أسواق النفط أيضاً؟ إنه سؤال رائع. منذ ستة أسابيع، نشرت المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية تقريراً حاد اللهجة يسمى الأداء والرقابة على هيئات تقارير أسعار النفط، وسألت عن ردود الأفعال الواجبة لذلك. ومما لا يثير الدهشة، أن ذلك أثار نقاشاً عاماً على نطاق أوسع قليلاً. ولكن داخل المجال النفطي الغامض، فهناك معركة جارية حالياً، التي كانت صدى لمناقشات ليبور، لأسباب جيدة وأخرى سيئة. وتدور المسألة حول الدور الذي تلعبه وكالات تقارير السعر - بي آر إس - مثل بلاتس، أرجوس ميديا وأي سي أي إس. وتلك الممارسة غير العادية للسلطة في قطاع الطاقة، منذ ذلك الحين، كما تقول ليز بوسلي، رئيس المجموعة الاستشارية للطاقة كونسيلينسي،

في تقريرها المقدم إلى المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية "إن معظم إنتاج النفط يتحرك بموجب العقود التي تستخدم معايير وكالات تقارير الأسعار كمرجع للأسعار. وربما يتم تسعير 60 إلى 70 في المئة من المضاربات خارج المقصورة في البورصة، والخيارات أو الأموال النقدية التي يتم تسويتها عن طريق الإشارة إلى أسعار وكالات تقارير الأسعار".

ووفقاً لتقرير المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، فإن وكالات تقارير الأسعار لا تحدد هذه المؤشرات اعتماداً على الأسعار التي تضعها التداولات الفعلية؛ ولكنها تعتمد أيضاً (بشكل كبير في بعض الأحيان) على التصريحات التي تنقلها مجموعة المضاربين الماليين المختارين، مع عدد قليل من المشاركين يصل عددهم في بعض الأحيان إلى خمسة مشاركين. وهناك رقابة خارجية محدودة، ناهيك عن الرقابة التنظيمية للأسعار، وذلك لأن أنشطة التقارير تعرف "الصحافة"، وتتم حمايتها وفقاً لقواعد حرية التعبير.

وتقول وكالات تقارير الأسعار إن هذه هي الطريقة الوحيدة الممكنة للحصول على أسعار نموذجية لأن السيولة غالباً ما تكون منخفضة للغاية لتحديد الأسعار "المتداولة" بدقة. وتصر الوكالات أيضاً على أن تجعل أسعار التداول موثوقة بها، وتشير إلى أنه إذا كان المضاربين في السوق لا يصدقون الأرقام، فإنهم ببساطة يمكنهم أن يتوقفوا عن استخدامها، وبعد كل شيء، فهناك العديد من هذه الطرق. أو كما يقول بلاتس: "إن استخدام أسعار بلاتس للمعاملات المادية تتم بناءً على التقدير المطلق من البائع والمشتري".

وفي معظم الأوقات تبدو الأسعار ذات مصداقية كبيرة. ويفيد فيليب فيرليجر، مستشار بارز في المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية بأن الإصلاح لا لزوم له. ولكن آخرين لا يوافقون على هذا الرأي. وهناك مشكلة واحدة، كما تشير المنظمة، هو أن "هناك خطراً يتمثل في أن يمكن التلاعب في الأسعار القياسية لوكالات تقارير الأسعار عن طريق تقديم أسعار

كاذبة أو عن طريق إجراء تقرير انتقائي. وهذا يثير قلق لجنة التجارة الأجلة للسلع الأساسية، التي غرمت شركات مثل ماراثون أويل بسبب مزاعم حول التلاعب بالأسعار. أو كما حذر السيد سكوت أو ماليا، وهو مفوض في اللجنة: "يجب ألا تكون التسوية وتفصيل التسعير في عقود السوق الأجلة، التي تشير إلى معيار التداول خارج البورصة، عرضة للتلاعب أو اللعب".

وحتى لو كان التلاعب المتعمد أمراً نادر الحدوث، فهناك قلق حول الاختلافات الغامضة في منهجية وكالات تقارير الأسعار - ومقدار القوة التي تمارسه جماعات مثل بلاتس حول المشتقات والأسواق المادية، لأنه لا يمكن استبعاد المضاربين من المجموعات التي تعد تقارير السعر. ويقول بعض المراقبين أيضاً إن بلاتس تستضيف نافذة التداول الإلكتروني، المرتبطة ببورصة إنتركونتيننتال، تخلق صراعات إضافية، وهو ما تنفيه بلاتس.

والخبر السار هو أن المنظمين على ما يبدو قد تعلموا بعض الدروس من ليبور، ومع ذلك يأمل التقرير الحالي للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية أن يتم درء أي فضيحة كبيرة بالفعل. وتم طرح أسماء الأفكار المعقولة بصورة محتملة، وخاصة لرفع الرقابة الخارجية لوكالات تقارير الأسعار. ولكن النبأ السيئ هو أن وكالات تقارير الأسعار تبدي معارضة شديدة للتغيير الجذري. ويقول بلاتس «إننا لا نرى أي صلة على الإطلاق بين تقييمات سعر بلاتس والقضايا الأخيرة المتعلقة بليبور». ويضيف قائلاً: "نحن لسنا على علم بأي دليل بأن النظام الحالي تم اختراجه أو أن "الإصلاح" يمكن أن يفوق التكاليف والمخاطر المحتملة».

في أحسن الأحوال، وهذا يشير إلى معركة محتملة، ففي الوقت الذي كان فيه الغضب السياسي من أسعار النفط أخذاً في الارتفاع بالفعل في الدول الغربية. كانت وكالات تقارير الأسعار تلقي نظرة جيدة على التاريخ الحديث لوكالات التصنيف الائتماني وتتعلم بعض الدروس، سريعاً.

بلال المصري.. رفضته المصانع متدرباً فأسس مصنعه الخاص وتفوق!



مصنع المصري ينتج تشكيلة واسعة من الماكينات والمعدات

الإسرائيليون، واستطاعت شركة المصري أن تكون رائدة ومتميزة في استيراد وتغطية وسداد حاجات السوق الفلسطينية. وحاولت كثير من الشركات الإسرائيلية وضع الصعوبات أمام شركة المصري وغيرها من الشركات الفلسطينية، إلا صمدت أمام المنافسة.

ومع كل الصعوبات التي كانت موجودة سنة 2000 متمثلة في ممارسات الاحتلال الإسرائيلي خلال انتفاضة الأقصى، وفي السنوات التي تلتها، إلا أن شركة المصري تفوقت على الشركات الإسرائيلية وعلى جميع الصعوبات.

يقول المهندس بلال المصري: «كان لنا في سنة 2005 خطوة جديدة حيث أصبحنا نضع كثيراً من المعدات في مصانع مختلفة، تحت اسمنا التجاري IMEC، وبمواصفات تقنية تضعها شركة المصري وتصنع بإشراف مهندسين مختصين من شركة المصري لمتابعة الجودة».

ويضيف: «تبعاً لهذه الخطوة صار الكثير من المعدات الصناعية مغطاة باسمنا التجاري IMEC، وهي تمتاز بجودة عالية، فمعدات IMEC لا تقل جودتها عن شركات عالمية مشهورة. لكن بأسعار قد تصل إلى أقل بـ 50٪ من أسعار منافسيها».

وفي السنوات القليلة الأخيرة أصبح طموح شركة المصري فتح أسواق عالمية أخرى، يقول: «دخلنا أسواقاً عالمية عديدة، منها سوق فلسطيني الداخل، والسوق الإسرائيلية، والسوق الأردنية، والسوق الإماراتية، والعديد من الأسواق العالمية الأخرى».

وتغطي شركة المصري جميع المعدات الصناعية، مثل معدات الكراجات، معدات فحص السيارات، ترونبات المياه، المعدات الكهربائية اليدوية، مولدات الكهرباء، كمبريصات الهواء، ماكنات اللحام، العدد اليدوية، المعدات الزراعية، ومعدات البناء.

والدتي أصراً على التحاقه بالجامعة رغم ضيق ذات الحال في تلك الفترة».

الاجتهاد لم يكن للمصري خياراً، بل ضرورة، ويتساءل: «كيف لي ألا أكون مجتهداً في الجامعة حتى أكون على قدر ثقة الأهل، واتحمل المسؤولية؟».

ويضيف: «لم يكن الوضع المالي ميسراً حتى بعد تخرجي، لأن اثنين من اخوتي لم يكونا قد التحقوا بالجامعة». رغم ذلك، يقول المصري: «ساعديني الوالد برأس مال رمزي بسيط إلا أنه كان بالنسبة لهم كبيراً. والأهل مكافحون جداً فهم يضحون بالغالي والنفيس لإسعاد أولادهم».

ويوضح: «أنا من عائلة كبيرة مكونة من 9 أخوات جميعهن متزوجات، أما اخوتي فهم 6 بمن فيهم أنا، وجميعهم متزوجون. الأخ الأكبر مهندس، والبقية أطباء أو صيادلة، فاخوتي جميعاً متعلمون وموفقون في أعمالهم، ولله الحمد».

نشأة الشركة

عام 1991، أسس المهندس بلال أمين المصري شركته التي بدأت أعمالها كمحل صغير لبيع المعدات الصناعية، وورشة صيانة. وفي غضون سنتين أصبحت شركة المصري من كبرى الشركات المتخصصة في المعدات الصناعية.

وفي عام 1995، اعطت السلطات الإسرائيلية تسهيلات لرجال الأعمال الفلسطينيين، وسمحت لهم بالاستيراد، وكانت شركة المصري من أوائل الشركات التي قامت بالاستيراد المباشر.

في عام 2000، اتخذت شركة المصري الهندسية خطوة جريئة بتوقيع اتفاقيات مع شركات إيطالية وأوروبية أخرى، ووكالات للسوق الفلسطينية، بعد أن كانت الشركات الإسرائيلية المسيطرة على السوق الفلسطينية التي كانت مستباحة للوكلاء

تخرج مهندساً كهربائياً، والانتفاضة الأولى في أوج اشتعالها، وبدأ بلال المصري البحث في المصانع والورش عن فرصة تدريب، فالبحت عن فرصة

عمل في الهندسة كان ترفاً لا تتيحه الظروف، لكن حتى فرصة التدريب لم تكن متاحة للمصري، الذي يدير الآن مؤسسة صناعية تشغل عدداً من المهندسين.

يوضح المصري: «ذهبت لأكثر من مؤسسة، ومع الأسف لم أجد مؤسسة تستقبلني للتدريب ما زاد من إصراري على البدء في مشروع خاص، فافتتحت محلاً لبيع المعدات الصناعية بحجم صغير، وورشة صيانة، برأس مال زهيد جداً، وكنت المشاكل في السنة الأولى، لكن مع الإصرار والمثابرة، استطعت بعد سنة من بدء المشروع أن أدرب طاقماً للصيانة وان اتفرغ للتجارة».

بداية الهندسة

يحكى المصري قصته مع الهندسة، وكيف بدأت: «عندما كنت في الثانوية العامة، نصحتني كثير من الأهل والأصحاب بدراسة الطب أو الصيدلة، ليسهل إيجاد وظيفة، لأنه في الثمانينات لم يكن لدينا أي مؤسسات تستقبل خريجين من غير المدرسين والأطباء، فكل خريج يدرس غير ذلك يجب عليه أن يتغرب لكي يحصل على وظيفة، وبسبب اهتمامي بالهندسة الكهربائية وقناعتني بها، جاء إصراري على دراسة الهندسة الكهربائية، والحمد لله أنني اخترت هذا المجال في الدراسة، لأنه كان توفيقاً من الله سبحانه وتعالى».

ويواصل المصري: «والدي كان مزارعاً، والمزارع دخله محدود، وكان أخي الدكتور هاشم ما زال في الجامعة، إلا أن والدي

حياة وسوق
مازن بغدادي

الموجز.. برعاية



الشركة الفلسطينية للخدمات التجارية
PALESTINIAN COMMERCIAL SERVICES CO.

الإمارات تعزز تجربة خط أنابيب نفطي أواخر نيسان

أبلغت مصادر بقطاع النفط وكالة «رويترز» ان الإمارات العربية المتحدة ستعرف خلال أسابيع إن كان هناك تسريب من خط أنابيبها النفطي الاستراتيجي الذي يتفادى مضيق هرمز بعد اختبارات مزمنة في أواخر نيسان. ومن المتوقع أن يوفر خط الأنابيب الذي يمكنه نقل 1.5 مليون برميل يوميا طريقا بديلا لصادرات الإمارات غير مضيق هرمز الذي هددت إيران باغلاقه مع تصاعد الضغط الغربي لتقليص إيراداتها النفطية. وتأجل المشروع بالفعل لفترة طويلة بسبب خلاف على جودته مع الشركة الصينية التي أنشأته وقد يظل مؤجلا لفترة أطول. وقال مصدر مطلع مقيم بالإمارات «لن يتم تشغيل الأنبوب قبل ديسمبر وربما يتأجل لفترة أطول لو ظهر تسريب خلال الاختبار بالماء الذي سيجري بحلول الأسبوع الأخير من نيسان». وفي مرحلة الاختبار سيجري ضخ مياه ملونة في خط أنابيب أبوظبي الذي يمتد 370 كيلومترا في الصحراء. وقال مصدر هندسي آخر في الإمارات «فور انتهاء فحص الضغط والتسريب بخط الأنابيب سيجري تجفيف الخط وضخ النيتروجين ثم يمكن ضخ النفط بعدها بأربعة أشهر».

أكثر من مليون سعودي يستفيدون من إعانات البطالة

قالت وزارة العمل السعودية إن أكثر من مليون شخص يحصلون الآن على إعانات البطالة في المملكة. وكان العاهل السعودي الملك عبد الله أعلن عن برنامج «حافز» الذي يمنح العاطلين عن العمل إعانات شهرية بقيمة 2000 ريال (533 دولارا) خلال الاضطرابات التي اجتاحت العالم العربي العام الماضي وبدأ تطبيق البرنامج في أواخر عام 2011. وقالت وكالة الأنباء السعودية (واس) نقلا عن خالد العجمي المدير العام لبرنامج إعانة الباحثين عن عمل «حافز» إن عدد المستفيدين من البرنامج ارتفع هذا الشهر بنسبة 40 بالمائة على أساس شهري وبنسبة 170 بالمائة مقارنة بالرقم المسجل في كانون الأول وهو أول شهر جرى فيه صرف تلك الإعانات الشهرية للعاطلين. ونتيجة لعقود من النمو السكاني لم تعد السعودية قادرة على الحد من البطالة من خلال توفير وظائف في القطاع العام. ويبلغ معدل البطالة الرسمي في السعودية 10.5 بالمائة لكن هذا الرقم لا يشمل الأعداد الكبيرة من السعوديين في سن العمل الذين لم يجر احتسابهم ضمن القوة العاملة.

انتعاش أسهم الإمارات في الربع الأول من السنة

أعلن مسؤولون في هيئة الأوراق المالية في الإمارات ان النتائج السنوية لسوق المال في أبو ظبي ودبي تظهر زيادة كبيرة في أرباح الشركات وتوزيعاتها على المساهمين، إضافة إلى زيادة في معدلات أحجام التداول نسبتها 51 في المئة في الربع الأول من السنة، مقارنة بالفترة ذاتها العام الماضي، فيما أكد مسؤولون دوليون في أسواق المال العالمية أن أسواق الأسهم الخليجية ما زالت تقيم دون قيمتها الفعلية. واختتمت في أبو ظبي فعاليات ملتقى «أولويات الأسواق المالية العربية في ضوء التطورات الاقتصادية الراهنة» الذي نظمه هيئة الأوراق المالية والسلع بحضور عدد من المختصين والمهتمين بالقطاعات المالية والمصرفية، وعدد من المتخصصين بالأسواق المالية ومجالات اقتصادية أخرى.

الطيران العماني يتكبد خسائر رغم ارتفاع الإيرادات 35 %

قدرت «الطيران العماني» خسائرها العام الماضي بنحو 110 ملايين ريال (286 مليون دولار) رغم أن الإيرادات ارتفعت 35 في المئة مقارنة بعام 2010، لتصل إلى 311 مليون ريال. وعزا المشرف على وزارة المال رئيس مجلس إدارة الشركة درويش بن إسماعيل البلوشي الخسائر إلى ارتفاع أسعار الوقود نحو 38 في المئة، ما رفع النفقات بمقدار 37 مليون ريال، مشيرا إلى أعباء تكبدتها شركات الطيران العالمية والإقليمية والوطنية للسبب ذاته. وأكد ان الخسائر كانت لتقل عنها في العام السابق (78 مليون ريال) لولا ارتفاع أسعار الوقود.



معرض المصري السنوي يجذب اهتمام قطاعات مجتمعية متنوعة



المهندس بلال المصري

المطلوب منا، والتوفيق من الله سبحانه وتعالى. فإذا لم يكن الشخص طموحا ويخطط جيدا ويغامر، لا يوجد نجاح. المغامرة ضرورية لكن بعد التأني ودراسة الخطوات جيدا».

بطاقة شخصية

الإسم: بلال أمين محمد المصري

تاريخ الميلاد: 22-5-1966

مكان الميلاد: قلقيلية

الحالة الاجتماعية: متزوج

المؤهل العلمي: مهندس كهربائي

عدد الأبناء: 6 أبناء

ويوجد مقر شركة المصري الرئيسي في مدينة قلقيلية، وهي توزع جميع أنواع المعدات لجميع تجار الجملة في الضفة.

وأما بالنسبة لتواصل الشركة مع المستهلكين مباشرة، فيوجد لديها فرع في مدينة قلقيلية، وقامت مؤخرا بفتح فرع جديد لها في مدينة رام الله في المنطقة الصناعية - بيتونيا -، وذلك من أجل أن تسهل على المستهلك خدمة ما بعد البيع، وخدمة الكفالة، ومن أجل أن تكون قريبة من المستهلكين حتى توفر لهم شمولية الأصناف والسعر المناسب.

ويعمل في شركة المصري 40 موظفا موزعين على عدة أقسام، منها: الإدارة، المشتريات، المبيعات، وقسم الصيانة. وأقسام أخرى.

بالإضافة لذلك، فلشركة المصري نشاطات تسويقية كثيرة. فهي تنظم معرضا ومؤتمرا تجاريا سنويا لرجال الأعمال في قطاع المعدات الصناعية، يتم فيه عرض أحدث المنتجات المتخصصة، لكي يتسنى للمستهلك الاطلاع على أحدث المعدات والمستجدات.

والغاية من إعداد المعرض أيضا، حسب المصري، الالتقاء مع المستهلكين والتجار لمعرفة مدى الرضى عن الجودة والأسعار، ليتسنى للشركة تطوير الجودة من أية مشاكل موجودة في الأصناف.

ويحضر المؤتمر في العادة أكثر من 500 شخص من تجار ورجال أعمال.

ويكشف المهندس بلال المصري عن خطط جديدة، يقول: «نحن بصدد تنفيذ بعض الأفكار الجديدة، في سنة 2012، منها معارض متنقلة في السوق، على أن نعمل بالتنسيق مع الشركات المحلية في جميع المحافظات، وأن نقيم معارض مشتركة معهم، والغرض منها عرض الأصناف الجديدة والبيع بأسعار مخفضة، لصالح الشركات التي سندخل معها في كل محافظة. حتى تعم الفائدة ونصل لجميع المستهلكين».

ويشير المصري في هذا السياق إلى ان السوق الفلسطينية سوق صغيرة جداً، لكنه يدعو للمساهمة الجماعية في «تنمية اقتصادنا، والعمل على استقلاليتنا، وعدم تبعيته للسوق الإسرائيلية».

يشار إلى أن للشركة مساهمات اجتماعية كثيرة منها دعم كثير من الأسر الفقيرة والمؤسسات الأهلية، والنوادي الرياضية، والمدارس، والجمعيات الخيرية.

وأخيرا، يوجه المصري رسالة للجيل الشاب بدعوته للكفاح، ويقول: «أنتم رجال أعمال المستقبل، ومع الإصرار والمثابرة يأتي النجاح، فالله سبحانه وتعالى يقول: {فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور}».

ويضيف: «السعي والمثابرة والجد والتخطيط السليم هو

